Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

What Needs to be Heard from the Arabs in Al-Bahr Al-Muheet by Abu Hayyan Al-Andalusi

ALQURASHI Khalfallah IBn Mohsen[1]

Associate Professor of Linguistics at Taif University - Taif, Kingdom of Saudi Arabia**1**

Article information

Received : 8/7/2024

Revised 28/7/2024

Accepted : 11/12/2024

Published 1/6/2025

Keywords

Abu Hayyan, Requires, Evidence, Arabs, Grammatical Aspects, Morphological Aspects.

Correspondence:

Dr.ALQURASHI Khalfallah

Abstract

This research addresses some grammatical and morphological aspects that Abu Hayyan questioned the permissibility of in "Al-Bahr Al-Muheet" due to the lack of evidence from the speech of the Arabs. The study is structured into two sections, preceded by an introduction and a prelude, and followed by a conclusion that includes the most important findings of the research.

The researcher relied on the descriptive-analytical method in studying this issue.

Among the main objectives was to verify the necessity of these aspects requiring evidence from the speech of the Arabs.

One of the most significant findings was the acceptance of requiring evidence for certain aspects that need it, and rejecting it for clear and evident aspects.

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مَا يَحْتَاجُ إِلى سَمَاعٍ مِنَ العَرَبِ فِي البَحْرِ المُحِيْطِ لِأَبي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيّ (دِرَاسةً نَحْوِيَّةً وصَرْفِيَّةً)

خلف الله بن محسن بن محسني القرشي[1]

أستاذ اللغويّات المشارك بجامعة الطائف – الطائف – المملكة العربية السعودية[1]

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2024/7/8

تاريخ المراجعة: 2024/7/28

تاريخ القبول : 2024/12/11

تاريخ النشر : 2025/6/1

الكلمات المفتاحية :

أبو حيّان، يحتاج إلى، سماع، العرب، الأوجه النحويّة، الأوجه الصرفيّة.

الملخص

يتناول هذا البحث بعض الأوجه النحويّة والصرفيّة التي توقّف في جوازها أبو حيّان في البحر المحيط؛ لعدم ورود السماع عليها من كلام العرب، وقد جاء في مبحثين، سبقهما مقدّمة وتمهيد، وتلاهما خاتمة تضمّنت أبرز النتائج التي خرج بها البحث.

واعتمد الباحث في دراسته لهذه القضيّة على المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم أهدافه التحقّق من احتياج هذه الأوجه إلى السماع من كلام العرب.

ومن أبرز نتائجه قبول إحالته على السماع في بعض الأوجه التي تحتاج إليه، ورفضها في الأوجه الواضحة البيّنة.

معلومات الاتصال

خلف الله بن محسن

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مُقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبيّنا محمّد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: ففي أثناء مطالعتي في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي، لفت نظري ترديده في مواضع متفرّقة عبارة: ((ويحتاج ذلك إلى سماع من كلام العرب))[(1)]، أو ما يدور في فلكها، كقوله:

(1) أبو حيَّان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ)، "البحر المحيط في التفسير". (بيروت: دار الفكر،1420هـ)، 1: 622.

((ويحتاج ذلك إلى نقلٍ))[1]، فقرَّرت دراسة هذه الإحالة من خلال اختيار بعض المسائل النحويّة، والصرفيّة[2] المذيّلة بتلك العبارات؛ لتجليتها وبيانها في بحثٍ وسمته بـ ((ما يحتاج إلى سماعٍ من العرب في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي)) (دراسة نحويّة وصرفيّة).

واخترت هذا الموضوع . تحديدًا . لصلته بكتاب الله العزيز، وإعراب آيه، وبناء ألفاظه في تفسير يُعدُّ من أجلِّ التفاسير التي عُنيت بإعراب القرآن الكريم، ولاسيما أنَّ مصنِّفَه واحدٌ من أساطين النحو العربي.

وكذلك؛ لأهميّة السَّماع في تقرير القواعد النحويّة والصرفيّة وضبطها، فالسماع عند النحويين يُعدّ المصدر الأوّل من مصادر الاستدلال، فمع وجوده لا يُقدَّم عليه غيره، قال ابن جنّي: ((واعلم أنّك إذا أدَّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه))[3].

وتكمن مشكلة البحث في هذا السؤال:

لماذا أحال أبو حيّان بعض الأوجه النحويَّة والصرفيَّة في البحر المحيط على السماع ؟

وجواب البحث عنها في الإجابة عن جملةٍ من الأسئلة منها:

- ألم يرد سماع عن العرب في هذه الأوجه ؟
- وهل هناك نصوصٌ مسموعة من العرب تُقرّ هذه الأوجه، ولم تصله ؟
- وهل كان محقًّا في إحالة هذه الأوجه على السماع من العرب ؟

والإجابة عن هذه الأسئلة هي الأهداف التي ينشدها الباحث.

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي.

وانتظم هذا البحث في مبحثين، سبقهما مقدّمة وتمهيد، وتلاهما خاتمة.

---

(1) المرجع نفسه، 10: 242.

(2) روعي في اختيار الأوجه النحويّة والصرفيّة مسألة الاحتياج إلى السماع وعدمه .

(3) أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت: 392هـ)، "الخصائص". (ط.الرابعة، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، بدون)، 1: 126.

- المبحث الأول: الأوجه النحويَّة التي أحالها أبو حيّان على السماع من العرب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأوجه النحويَّة التي تحتاج إلى سماع.

المطلب الثاني: الأوجه النحويَّة التي لا تحتاج إلى سماع.

- المبحث الثاني: الأوجه الصرفيَّة التي أحالها أبو حيّان على السماع من العرب.
- الخاتمة: وفيها أبرز النتائج التي خرج بها البحث.

أمَّا الدِّراسات السابقة لهذا البحث، فهي:

1. دراسة بعنوان: ((أنواع التراكيب التي تحتاج إلى سماع عند أبي حيّان)) (عرضًا ودراسة)، لجمال حسن بشندي عيسى، المنشور بمجلّة كليّة اللغة العربية بأسيوط، العدد التاسع والثلاثون، 1441هـ . 2020م.

وهي أقرب الدراسات التي وقفت عليها إلى بحثي، إلّا أنَّ دراسته كانت مرتكزة على أنواع التراكيب النحويّة المتعلّقة بالسماع والقياس في كتابي: التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب لأبي حيّان، وتتّفق مع بحثي في جانبٍ من الفكرة فقط، إلّا أنَّ بينهما بونًا شاسعًا في الوعاء، والمضمون، والغاية، ولم تتقاطع مع بحثي سوى في العنوان فقط.

2. رسالة دكتوراه بعنوان: ((الاستدلال بعدم السماع في تفكير أبي حيّان النحوي، إعداد الطالب: محمد بن سعد بن لافي السريحي، وإشراف الدكتور / هشام السعيد حسن البلتاجي، في قسم اللغة والنحو والصرف بكليّة اللغة العربية . جامعة أمّ القرى، عام 1441هـ . 2020م.

تناول الباحث في هذه الرسالة المسائل النحوية التي لم يثبت فيها سماع عند أبي حيّان في كتاب (ارتشاف الضرب)، وجعل عدم السماع دليلًا نحويًّا يجب الوقوف عنده، وقبول الاحتجاج به، ولم تتقاطع هذه الدراسة مع بحثي إلّا في جزء يسير من الفكرة، فقد أدخل الباحث ((الحاجة إلى سماع)) ضمن فكرته العامّة: (عدم السماع).

ومهما يكن من أمر، فقد اختلف بحثي عن الدراستين السابقتين في الآتي:

1. اختلاف الوعاء الذي أُقيمت عليه الدراسة.
2. اختلاف العيِّنات النحويّة المدروسة.

3 . اختلاف الدراسة، فالدراستان قائمتان على دراسة التراكيب النحويَّة فقط، بينما دراستي نحويّة وصرفيّة.

4 . اختلاف العرض والمناقشة في دراسة المسائل.

5 . اختلاف الغايات التي ينشدها البحث.

التَّمهيد

وفيه ترجمةٌ موجزة عن أبي حيّان، وبيان قيمة البحر المحيط بين التفاسير؛ لذا جاء التمهيد في مطلبين:

المطلب الأوَّل: ترجمة موجزة لأبي حيّان:

أبو حيّان أحد علماء النحو المبرّزين، وله ترجمة مستفيضة في كتب التراجم، وترجم له كثيرٌ من الباحثين، وقد أفردته الدكتورة خديجة الحديثي بمؤلّف مستقلّ، فكما يقال: لا عطر بعد عروس، وقد كِدت أحجم عن الترجمة له، لولا ارتباطها الوثيق بعنوان بحثي؛ فكتبت هذه اللمحة الموجزة:

هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الشيخ الإمام الحافظ العلّامة فريد عصره، وشيخ الزمان أبو حيّان الأندلسي الجيّاني الغرناطي النَّفري، يُنسب إلى قبيلة من البربر، ثم المصري الظاهري، نحوي عصره، ولغويّه، ومفسّره، ومحدّثه، ومقرئه، ومؤرّخه، وأديبه[1].

ولد في مطخشارِش، وهي مدينة من حضرة غرناطة ببلاد الأندلس، في أواخر شوّال سنة أربع وخمسين وستمئة من الهجرة، ثم إلى مالقة، وتنقّل إلى أن أقام بالقاهرة[2].

وأجمعت كتب التراجم والطبقات أنَّ أبا حيّان كان مذهبه ظاهري، ثم اعتنق المذهب الشافعي، يقول الصفدي عنه: ((وكان أوّلًا يرى رأي الظاهريّة، ثم إنّه تمذهب للشافعي رضي الله عنه))[3].

---

(1) ينظر: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: 911هـ)، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة". (ط. العاشرة: لبنان، صيدا: المكتبة العصريّة، بدون)، 1: 280.

(2) ينظر، صلاح الدين خليل بن أيبك، الصفدي (ت: 764هـ)، "الوافي بالوفيات". (دار إحياء التراث العربي، عام 2000م)، 4: 72.

وينظر: أبو الفضل أحمد بن حجر، العسقلاني (ت: 852هـ)، "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة". (ط.الثانية، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، 1972م)، 6: 58.

(3) الصفدي، الوافي بالوفيات، 5: 176.

وقد تلقّى أبو حيّان القرآن الكريم وعلومه، والحديث النبويّ الشريف، وعلوم اللغة على يد أساطين عصره من العلماء، والفقهاء، والأدباء، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أنّ شيوخه أربعمئة وخمسين شيخًا، وأكثر من ألف مجيز[1]، ولعلّ أشهرهم:

أبو الحسن الأُبذي، وابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن يوسف اللَّبلي.

وتزاحم طلبة العلم للأخذ عنه، ومن أشهر تلاميذه:

ابن هشام الأنصاري، والسمين الحلبي، وابن عقيل، وابن أمّ قاسم المرادي، وتقي الدين السبكي، وصلاح الدين الصفدي.

وقد ألّف أبو حيّان أكثر من خمسين مؤلّفًا في التفسير، والقراءات، والنحو والصرف، واللغة[2]، ومن أشهرها:

تفسير البحر المحيط، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، وتذكرة النحاة، والمبدع في التصريف، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، وله ديوان شعريّ مطبوع.

وافاه الأجل عصر يوم السبت، الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة من الهجرة، ودُفن بمقبرة الصوفيّة خارج باب النصر . رحمه الله تعالى .، وصلّى عليه في الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[3].

المطلب الثاني: قيمة البحر المحيط بين التفاسير:

يُعدّ تفسير البحر المحيط من التفاسير الموسوعيّة في الإعراب، والتفسير، والقراءات، والنحو والصرف، والبلاغة.

وممّا يبرز أهميّة هذا الكتاب وقيمته العلمية ما يلي:

- أنّه من أوسع التفاسير التي تطرّقت للمسائل النحويّة والصرفيّة، واستقصاء الآراء والأقوال، والخلافات . إن

(1) ينظر: الدكتورة خديجة الحديثي (ت: 1439هـ)، "أبو حيّان النحوي". (ط.الأولى، بغداد: مكتبة النهضة، 1385هـ، 1966م)، ص69.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص101، 261.

(3) ينظر: شهاب الدين أحمد أحمد بن محمد المقّري التلمساني (ت: 1041هـ)، "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب". (ط.الأولى، بيروت: دار صادر، 1997م)، 2: 538.

وجدت . فيها، والترجيح بينها.

- غزارة مادّته العلميّة وتنوّعها، ممّا جعله مصدرًا في بعض العلوم، كعلم القراءات الشاذّة؛ إذ يُثبت قراءات لا تجدها في غيره.
- حفظ كثيرًا من النقولات والنصوص من كتبٍ مفقودة، كتفسير ابن النقيب، واللوامح للرازي في القراءات.
- كثرة الاستدراكات على من سبقه من المفسّرين كالزمخشري، والعكبري، وابن عطيّة، والراغب الأصبهاني.
- الاهتمام بعلوم اللغة، كعنايته بالمفردات واشتقاقاتها ودلالتها، وغريب اللغة.
- الاهتمام بالجوانب البلاغية في الآيات القرآنيّة، وبيان أوجه الإعجاز، وعرض الصور البيانيّة، والمحسّنات البديعيّة فيها.
- كثرة الشواهد النثرية والشعرية، فقد بلغت الشواهد الشعريّة المتعلّقة بالمسائل النحويّة واللغويّة سبعمئة وثلاثة وعشرين شاهدًا، حتى لا تكاد تمرّ بشاهدٍ نحوي، أو لغويّ إلّا وتجده في البحر[1].

المبحث الأول: الأوجه النحويَّة التي أحالها أبو حيّان على السماع من العرب:

السماع من الأصول المعتبرة عند أبي حيّان، بل هو الأصل الأوّل في إثبات الحكم النحوي، يقول: ((وذلك مذهبنا في إثبات القواعد النحويّة، إنّما نرجع فيه إلى السماع، فلا نثبت شخصيًّا من الأحكام إلَّا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس؛ لأنَّ كلّ تركيب له شيء يخصّه، فلو قسنا شيئًا على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيءٍ من أنواعها، والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنّما هو بعد تقرَّر السماع))[2].

وفي هذا المبحث سيعرض الباحث مجموعة من التراكيب والأوجه النحويَّة الواردة في تفسير البحر المحيط التي أحالها أبو حيّان على السماع، ومنها ما تحتاج إلى سماع يقرّ هذه الأوجه؛ لغرابتها، أو ندرتها، أو كراهة تكلّف الصنعة النحويّة فيها، ومنها أوجهٌ واضحة بيّنة لا تحتاج إلى سماع من العرب؛ لذا جاء هذا المبحث في مطلبين:

---

(1) ينظر: شعاع إبراهيم عبد الرحمن، المنصور، "أبيات النحو في تفسير البحر المحيط" (ط.الأولى، مكّة المكرّمة: دار التراث، 1414هـ، 1994م)، ص33، 523.

(2) أبو حيَّان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ)، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". (ط الأولى، الرياض: دار كنوز إشبيليا، 1418هـ، 1445هـ)، 10: 65.

المطلب الأول: الأوجه النحويَّة التي تحتاج إلى سماع:

1 . انتصاب (شِيعًا) على المصدر:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا } [الأنعام: 65].

ذكر أبو حيّان من أعاريب (شِيعًا) في الآية: ((وقيل: مصدر، والعامل فيه (يلبسكم) من غير لفظه))، فعقّب أبو حيّان: ((ويُحتاج في كونه مصدرًا إلى نقل من اللغة))[1].

اتّفق المعربون على انتصاب (شيعًا) على الحال، واختلفوا في انتصابها على المصدر، وأوّل من جعلها منصوبةً على المصدر أبو جعفر النحّاس، إذ يقول: ((و (شِيعًا) نصب على الحال أو المصدر، وقيل معنى: (يلبسكم شِيعًا): يقوّي عدوكم حتى يخالطكم، فإذا خالطكم فقد لبسكم فِرقًا))[2]، وقد بنى النحّاس كلامه على قول الفرّاء: ((يلبسكم شِيعًا بمعنى: يخلطكم شيعًا ذوي أهواء))[3].

وتبع النحّاس في جواز نصب (شِيعًا) على المصدر مكيّ بن أبي طالب[4]، ثم العكبري، ونصّ على العامل فيه من غير لفظه[5]، وذكر أبو حيَّان أنّ للنحويين في انتصاب المصدر بفعلٍ من غير لفظه ثلاثة مذاهب:

ذهب الجمهور إلى أنّه منصوب بفعل مضمر من لفظه، وحجّتهم أنَّ الأكثر مجيء المصدر من لفظ الفعل، والقليل ما جاء من غير لفظه، فحُمل القليل على الكثير في كونه ينتصب بفعلٍ من لفظه، ومن السماع قول الشاعر[6]:

---

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط، 4: 544.

(2) أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: 338)، "إعراب القرآن"، (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ)، 2: 72.

(3) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: 207هـ)، "معاني القرآن". (ط.الأولى، مصر: الدار المصريّة للتأليف والترجمة)، 1: 338.

(4) ينظر: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، "الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه". مجموعة رسائل جامعيّة بكليّة الدراسات العليا والبحث العلمي، (ط.الأولى، الشارقة: جامعة الشارقة، بإشراف: أ.د الشاهد البوشيخي، (مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1429هـ، 2008م)، 3: 2053.

(5) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه" 505/1 .

(6) من [البسيط] للمتنخل الهذلي، الهلوك من النساء: التي تتهالك في مشيتها، أي: تتبختر، والخيعل: درع يخاط أحد شقّيه ويترك الآخر، والفُضُل: ثوبٌ ليس تحته إزار. ينظر: أبي سعيد الحسن بن الحسين السُكّري (ت: 275هـ)، "شرح أشعار الهذليين" (رواية: علي بن عيسى النحوي)، (مكتبة دار العروبة، العروبة، القاهرة: بدون)، 2: 1281، 1282، وعبد القادر بن عمر البغدادي (ت:

السَّالكُ الثُّغْرةَ اليَقْظَانَ كالِئُها * مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فمشي منصوب بمضمر دلّ عليه (السالك)؛ لأنَّ السلوك والمشي، بمعنى واحد.

وذهب المازني[1] إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وإن لم يكن من لفظه، وحجّته أنّه لمّا كان بمعناه تعدّى إليه.

وذهب أبو الفتح[2] إلى التفصيل: فإن كان يُراد به التأكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه نحو: قعدت جلوسًا.

وإن كان يُراد به بيان النوع عمل فيه الفعل الظاهر؛ لأنّه بمعناه[3].

لكن النكتة في الآية السابقة أنّ لفظة (شِيَعًا) ليست مصدرًا في الأصل، بل جمع (شِيْعة)، قال ابن سيده: ((والشيعة: أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شِيَعٌ، وأشْياعٌ جمع الجمع))[4]، وقال زكريا الأنصاري: ((شِيَعًا: جمع (شيعة)، وهو حال، والمعنى: أو يخلقكم فِرقًا مختلفين))[5]. ولا أعلم ما الذي دعا النحّاس، ومن تبعه في نصبها على المصدر ؟! وهذا ما حمل أبو حيّان على طلب السماع في كونها مصدرًا، وهو محقٌّ في ذلك؛ لغرابة الإعراب.

ولم أقف على سماع يثبت أنَّ (شِيَعًا) بكسر الشين، وفتح الياء تكون مصدرًا، فلو كانت (شَيْعًا) على بناء (ضَرْبًا) ساغ إعرابها مصدرًا، أمّا بكسر الشين، وفتح الياء كما في الآية فلا يسوغ أبدًا، فهي حال لا مصدر؛ لانتفاء المصدريّة عنها.

1093هـ)، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". (ط.الرابعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ، 1997م)، 5: 11.

(1) ينظر: أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ)، "شرح كتاب سيبويه". (الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط.الأولى، 2008م)، 2: 245.

(2) ينظر: ابن جنّي، "اللمع في العربية" (الناشر: دار الكتب الثقافية . الكويت، بدون): ص49 . 50 .

(3) ينظر: أبو حيّان، التّذييل والتكميل، 7: 143، 144.

(4) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، "المحكم والمحيط الأعظم". (ط.الثانية، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، 1424 هـ، 2003م)، 2: 154.

(5) ينظر: زكريا بن محمد الأنصاري (ت: 926هـ)، "إعراب القرآن العظيم". (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، إشراف: د. محمد علي حسنين صيرة، 1421هـ، 2001م)، ص257.

2 . مجيء (عاليهم) ظرفًا:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ } [الإنسان: 21] قال أبو حيَّان: ((وقال ابن عطيّة: ويجوز في النصب في القراءتين[1] أن يكون على الظرف؛ لأنه بمعنى: فوقهم))[2]، ثم عقّب أبو حيّان بقوله: ((وعالٍ، وعالية: اسم فاعل، فيحتاج في إثبات كونهما ظرفين إلى أن يكون منقولًا من كلام العرب: عاليك، أو عاليتك ثوب))[3].

في هذه المسألة لم أقف على دليلٍ مباشر عن العرب إلَّا قول الفرَّاء: ((فوقك داخل الدار، فينصبون داخلَ الدار؛ لأنَّه محلٌّ، فعاليهم من ذلك))[4]. وقد ردّ الزجَّاج هذا القول بقوله: ((فقال بعض النحويين: إنّه ينصبه على الظرف، كما تقول: فوقهم ثيابٌ، وهذا لا نعرفه في الظروف، ولو كان ظرفًا لم يُجز إسكانه))[5] أي: إسكان الياء من (عاليهم) في قراءة نافع وحمزة.

وقد أنكر سيبويه مجيء (جوف)، و (داخل) ونحوهما ظرفًا، إذ يقول: ((واعلم أنّه ليس كلّ موضع، ولا كلّ مكان يحسن أن يكون ظرفًا، فما لا يحسن أن يكون ظرفًا أنّ العرب لا تقول: هو جوف المسجد، ولا هو داخل الدار، ولا هو خارج الدار؛ حتى تقول: هو فى جوفها، وفى داخل الدار، ومن خارجها))[6].

وتبع الفرّاء في نصب (عاليهم) على الظرفيّة أبو جعفر النحّاس[7]، ومكّي بن أبي طالب[8]، وابن عطيّة.

---

(1) قرأ نافع وحمزة (عاليهم) بإسكان الياء، وكسر الهاء، والباقون بفتح الياء وضمّ الهاء، ينظر: عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، "التيسير في القراءات السبع". (ط.الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ، 1984م)، ص218.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط، 10: 367، وأبو محمد عبد الحقّ بن غالب، ابن عطيّة (ت: 542هـ)، "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ)، 5: 413، 414.

(3) أبو حيّان، مرجع سابق، 10: 367.

(4) الفرّاء، معاني القرآن، 3: 219.

(5) إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزَّجّاج (ت: 311هـ)، "معاني القرآن وإعرابه". (ط.الأولى، بيروت: عالم الكتاب، 1408هـ، 1988م)، 5: 262.

(6) ينظر: عمر بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت: 180هـ)، "الكتاب". (ط.الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ، 1988م)، 1: 410.

(7) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، 5: 104.

(8) ينظر: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، "مشكل إعراب القرآن". (ت: 1434هـ)، (ط.الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ)، 2: 786.

وضعّف أبو البقاء العكبري انتصابه على الظرفيّة[1]، وأثبت الزمخشري النصب على الحال، وسكت عن الظرف[2].

وردّ السمين الحلبي على اعتراض شيخه أبي حيّان بأنّ هناك ألفاظًا من صيغة أسماء الفاعلين جاءت ظروفًا نحو: خارج الدار، وداخلها، وباطنها، وظاهرها، وهذا مثلها[3]. وما ذكره السمين من أمثلة محجوجٌ بقول سيبويه السابق.

وبعد عرض آراء العلماء حول انتصاب (عاليهم) على الظرفيّة، وجدتهم على طرفي نقيض، فمنهم من أثبته كالفرّاء ومن سار على نهجه، ومنهم من أنكره كسيبويه ومن تبعه، ومنهم أبو حيّان الذي طالب بالسماع من العرب في مجيء (عاليهم) ظرفًا، وحُقَّ له ذلك؛ لندرة استعمالها ظرفًا، وقد أكّد المفسّرون على قاعدة جليلة من قواعد التفسير، وهي حمل كلام الله تعالى على الغالب الظاهر من لغة العرب لا على النادر، فكتاب الله. جلَّ ثناؤه. نزل بأفصح لغات العرب، ولا يجوز توجيه شيءٍ منه إلى الشاذ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهوم، ووجه معروف[4].

3 . الفصل بين الحال، وعاملها بأجنبي، وكذلك ربط جملة الحال بالاسم الظاهر:

جاء ذلك في إعراب قوله تعالى: { يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ } [النِّساء: 28]، قال أبو حيَّان: ((وأعربوا[5] هذه الجملة حالًا من قوله: { وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ } مريدًا أن يخفف عنكم، وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنَّه قد فصل بين العامل والحال بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل، وهي جملة أجنبيّة من العامل والحال، فلا ينبغي أن تجوز إلَّا بسماع من العرب؛ ولأنَّه رفع الفعل الواقع حالًا الاسم الظاهر، وينبغي أن يرفع ضميره لا ظاهره، فصار نظير: زيد يخرج يضرب زيدٌ عمرًا، والذي سُمع من ذلك إنَّما هو في الجملة الابتدائية، أو في شيءٍ من نواسخها، أمَّا في جملة الحال، فلا أعرف ذلك، وجواز ذلك فيما ورد

(1) ينظر: "التبيان في إعراب القرآن" 2: 1260.

(2) ينظر: جار الله محمود بن عمر، الزمخشري (ت: 538هـ): "الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" (ط.الثالثة، القاهرة: دار الريّان للتراث ، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ)، 4: 673.

(3) ينظر: أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". (دار القلم، دمشق: بدون)، 10: 616.

(4) ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ)، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". (ط.الأولى، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، 1422هـ، 2001م)، 5: 319، 10: 80.

(5) ومنهم: الراغب الأصفهاني، ينظر: أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، "تفسير الراغب الأصفهاني". (ط.الأولى، مصر: كليّة الآداب، جامعة طنطا، 1420هـ، 1999م)، 3: 1199.

إنَّما هو فصيحٌ حيث يراد التفخيم والتعظيم، فيكون الربط في الجملة الواقعة خبرًا بالظاهر، أمَّا جملة الحال أو الصفة، فيحتاج الربط بالظاهر فيها إلى سماع من العرب))[1].

اتّضح من النص السابق أنّ أبا حيَّان اعترض على إعراب جملة قوله تعالى: { يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ } حالًا من وجهين:

الأوّل: أنه فصل بين الحال، وعاملها بأجنبي، وطلب لجواز ذلك السماع من العرب.

والثاني: أنّه يلزم من إعرابها حالًا أن يرفع فعل الحال ظاهرًا، واللائق به ضمير، فيكون رابط الجملة الحاليّة الاسم الظاهر، وهذا لا يكون إلّا في الجملة الخبريّة في حال التفخيم والتعظيم، ولا يكون في جملة الحال، وطلب لجواز ذلك سماعٌ من العرب.

واعتراض أبي حيّان موجّهٌ للراغب الأصفهاني، والدليل أنّه خصّه بالاسم في إعراب الآية السابقة لهذه الآية، إذ يقول: ((وأجاز الراغب أن تكون الواو للحال لا للعطف))[2].

ويُجاب عن اعتراض أبي حيّان بأنَّ الراغب حينما أعرب جملة { يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ } حالًا، أعرب الآية السابقة لها حالًا أيضًا في أحد إعرابيه لها، وفي هذه الحال لا فصل بين الحال وعاملها بأجنبي، وإنّما من قبيل تعدّد الأحوال.

وردَّ أبو حيّان إعراب قوله تعالى: { وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ } [النِّساء: 27] حالًا فقال: ((وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ إرادة الله تعالى التوبة علينا ليست مقيّدة بإرادة غيره الميل؛ ولأنَّ المضارع باشرته الواو، وذلك لا يجوز))[3].

وتبعه في ردّه تلميذه السمين الحلبي[4].

ويردّ عليهما أنَّ إرادة الله التوبة لعباده في حالٍ من الأحوال في سياقٍ محدّد لا محظور فيه، لكن الإطلاق أولى وأكمل؛ ولهذا قال أبو حيّان: ((ليس بجيّد)).

(1) أبو حيّان، البحر المحيط، 3: 604.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.
(4) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 3: 662.

أمّا مباشرة الواو الفعل المضارع المثبت في أوّل الجملة الحاليّة فقد منعه النحويون؛ لشدّة شبهه باسم الفاعل، تقول: جاء زيدٌ يضحك، وقدم الأمير تُقاد الجنائب بين يديه، ولا يجوز: جاء ويضحك، ولا قدم وتُقاد، وإذا جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو[1].

أقول: دخول الواو على الفعل المضارع المثبت في صدر الجملة الحاليّة جاء عليه عدّة شواهد سواءً من القرآن الكريم، أو من كلام العرب شعرها ونثرها، فحمل كلّ ذلك على التأويل فيه تكلّف لا حاجة إليه.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: { أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ } [البقرة: 44].

ومن الشعر، قوله[2]:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ * نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا

ومن أمثال العرب: ((كيف تُبصرُ القذى في عَينِ أخيك، وتدع الجِذعَ المُعترضَ في عينك ؟))[3].

ومن أقوالهم: ((قمتُ وأصك عينه))[4].

أمَّا إذا أُعربت الواو عاطفة، وما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها، فيكون حينئذٍ فصلٌ بين الحال وعاملها بجملة أجنبيّة من الحال وعاملها، والأصل ألّا يُفصل بين الحال وعاملها، وأجاز بعضهم الفصل بضمير الفصل،

(1) ينظر: علي بن محمد الأشموني (ت: 900هـ)، "منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1998م)، 2: 30.

(2) من [المتقارب] لعبدالله بن همّام السلولي، ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، "الشعر والشعراء". (دار الحديث، القاهرة: 1423هـ)، 2: 637.

(3) أبو الفضل أحمد بن محمد، الميداني (ت: 518هـ)، "مجمع الأمثال". (دار المعرفة بيروت: بدون)، 2: 155. ويضرب هذا المثل لمن ينشغل بعيوب الناس، وينسى عيوبه.

(4) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السِّكِّيت (ت: 244هـ)، "إصلاح المنطق". (ط.الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1423هـ، 2002م)، ص169.

قال ابن مالك: ((وأجاز قومٌ وقوعه قبل الحال، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم[1]: { هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ } بالنصب))[2].

وعلى أيّة حال فللفصل بأجنبي بين الحال وعاملها نظيرٌ في القرآن الكريم، في قوله تعالى: { إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ } [آل عمران: 96]. عند من أعرب (مباركًا) حالًا من (وُضع) ففصل بمعمول (إنّ)، وهو أجنبي من الحال وعاملها، قال أبو جعفر النحّاس: (((مباركًا) على الحال... والمعنى: إنَّ أوّل بيت وضع للناس مباركًا وهدًى للعالمين للذي ببكّة، كما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ ((أنَّه سُئل عنه: أهو أول بيتٍ وُضع للناس ؟ فقال: لا، قد كان نوح ﷺ وقومه في البيوت من قبل إبراهيم ν، ولكنّه أوّل بيت وُضعت فيه البركة))[3]، والحقّ أنّ أبا حيّان لم يرتض هذا الإعراب إلَّا بإضمار (وُضِعَ) بعد الخبر؛ حتى لا يفصل بين الحال وعاملها بأجنبي[4]، فيصير التقدير: إنَّ أوّل بيتٍ وُضِعَ للنّاس للذي ببكّة وُضِعَ مباركًا.

أمّا اعتراضه على ربط الجملة الحاليّة بالاسم الظاهر، فيجاب عنه بأنّ له نظيرًا في القرآن الكريم أيضًا، وذلك في قوله تعالى: { وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۖ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ } [الأنعام: 115].

فجملة { لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ } أعربها بعض المفسّرين[5] حاليّة من فاعل (تمّت)، والرابط بين الحال وصاحبها حصل بالظاهر، والأصل: لا مبدّل لها.

وذكر السمين الحلبي ((يُحتمل أن تكون جملة حاليّة من فاعل (تمّت)، فإن قلت: فأين الرابط بين ذي الحال والحال ؟ فالجواب أنَّ الربط حصل بالظاهر، وإنّما أُبرزت ظاهرة تعظيمًا لها، ولإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة))[6].

---

(1) ينظر: قراءة شاذّة، تنسب لسعيد بن جبير والحسن بخلاف، ومحمد بن مردان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. ينظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت: 392هـ)، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها". (تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، الناشر: وزارة الأوقاف . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . مصر، 1386 . 1389هـ، 1966 . 1969م) 1/ 325.

(2) ينظر: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: 672هـ)، "شرح الكافية الشافية". (ط.الأولى، مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، 1402هـ، 1982م)، 1: 242.

(3) النحّاس، إعراب القرآن، 1: 171.

(4) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، 3: 269.

(5) ينظر: شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي (ت: 1270هـ)، "روح المعاني". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، 4: 256.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون، 5: 125.

ولعلّ الذي حمل السمين على ذلك أنَّ بعض النحويين ينصّون[1] على أنَّ الحال خبر في المعنى، وكما أجازوا الربط في الخبر بالاسم الظاهر في حال التعظيم والتفخيم، أجازه هنا؛ لأنَّ الحال بمعناه، ولا بُدّ أن أُشير إلى أنَّ السمين في الآية التي نحن بصددها، لم يعقِّب على شيخه في ربط جملة الحال بالاسم الظاهر.

ولا شك في أنّ إعراب { يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ } جملة مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب أولى وأحسن؛ لأنَّ إعرابها حالٌ، فيه تكلّفٌ في الصنعة النحويّة والمعنى، وهذا ما جعل أبا حيَّان يتوقّف في الجواز حتى يرد سماعٌ من العرب يجيز مثل هذا التركيب؛ لأنّه متمسّكٌ بعدم الفصل بين الحال وعاملها بأجنبي، وكذلك بعدم ربط الجملة الحاليّة بالاسم الظاهر.

المطلب الثاني: الأوجه النحويَّة التي لا تحتاج إلى سماعٍ:

1 . تعدّي الفعل بنفسه تارةً، وبحرف الجرّ تارة:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ } [البقرة: 152]، ذكر أبو حيَّان رأي ابن عطيّة في إعراب { وَٱشۡكُرُواْ لِي }: ((واشكروا لي، واشكروني بمعنى واحد، ولي أفصح وأشهر مع الشكر))، فعقّب أبو حيَّان: ((ويحتاج كونه يتعدى لواحدٍ بنفسه، وللآخر بحرف جر، فتقول: شكرت لزيدٍ صنيعه، لسماعٍ من العرب، وحينئذٍ يُصار إليه))[2].

اختلف النحويون في الأفعال التي تتعدّى بنفسها تارةً، وبحرف الجر تارةً أخرى نحو: شكر، ونصح، وكال، ووزن، ونحوها، واختلافهم فيما تُحمل عليه، واتّفقوا على أنَّ الأفعال التي تتعدّى بنفسها، وبحرف الجر كذلك مقصورةٌ على السماع، تُحفظ ولا يُقاس عليها، والسماع ثابتٌ فيها، قال الفرّاء: ((والعرب تقول: كفرتك وكفرت بك، وشكرتك وشكرت بك، وشكرت لك. وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: شكرت بالله، كقولهم: كفرت بالله))[3].

وأثبت القرآن الكريم ذلك في مواضع منها:

قوله تعالى: { وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ } [النحل: 114]، وقوله تعالى: { أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ } [لقمان: 14].

---

(1) ينظر: أبو سعيد السيرافي "شرح كتاب سيبويه". 2: 406، ومحمد بن عبد الله، ابن مالك (ت: 672هـ)، "شرح التسهيل". (ط.الأولى، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، 1410هـ، 1990م)، 2: 333.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط، 2: 50.

(3) الفرّاء، معاني القرآن، 2: 20.

فقد جاء الفعل (شكر في الآية الأولى متعدِّيًا بنفسه، وفي الثانية متعدِّيًا بحرف الجر، ومن الشعر قول تأبَّط شرًّا[1]:

أُهزُّ به فى ندوةِ الحيِّ عِطفهُ * كَما هَزَّ عِطفى بِالهِجانِ الأَوَارِكِ

فقد جاء الفعل (هَزَّ) في الشطر الأوّل متعدِّيًا بحرف الجر، وفي الشطر الثاني متعدِّيًا بنفسه.

واضطرب أبو حيَّان في هذه المسألة حينما توقّف فيها هنا، وجوّزها في مواضع أخرى في البحر المحيط، وأثبتها بالأدلّة القاطعة في بعض مصنّفاته الأخرى، ففي البحر المحيط يقول: ((الشكر: الثناء على إسداء النعم، وفعله: يشكر شكرًا وشكورًا، ويتعدّى لواحدٍ تارةً بنفسه، وتارةً بحرف جرٍّ على حدٍّ سواء، خلافًا لمن زعم استحالة ذلك))[2].

وفي ارتشاف الضرب جعله قسمًا قائمًا بذاته، إذ يقول: ((وقد يكون الفعل الواحد لازمًا ومتعدِّيًا بنفسه نحو: (فغرفاه) أي: فتحه، و (فغرفوه) أي: انفتح، ومتعدِّيًا بنفسه تارة، وبحرف جرٍّ أخرى نحو: (شكرت زيدًا، وشكرت لزيدٍ، وكذلك نصحت، ولمَّا تساويا في الاستعمال صارا قسمًا برأسه))[3].

ولعلّه كان يرى عدم تعدّي هذه الأفعال بنفسها، وبحرف الجرّ في بادي الأمر، ثم عدل عن ذلك، لاسيما أنَّه مكث في تصنيف البحر المحيط مدّةً طويلة.

أمَّا جعله هذه الأفعال قسمًا برأسه، فقد سبقه في ذلك الزجّاجي[4]، وابن مالك[5].

ورُدّ هذا القول بأنّه لا يتصوّر أن يكون الفعل لازمًا ومتعدِّيًا في وقت واحد؛ لاستحالة أن يكون الفعل ضعيفًا وقويًّا في حالة واحدة.

ومذهب ابن عصفور في هذه الأفعال أنّ منها ما هو لازم كنصحت زيدًا، فالأصل فيه: نصحت لزيدٍ، ثم حُذف حرف الجرّ منه في الاستعمال، وكثُر فيه الأصل والفرع، لأنَّ النصح لا يحل بزيدٍ، فإن كان الفعل يحل بنفس

(1) من [الطويل]، لتأبَّط شرًّا، ينظر: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: 356هـ)، "الأمالي". عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، (ط.الثانية، دار الكتب المصرية، 1344هـ، 1926م)، 2: 138، وينظر: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: 395هـ)، "الصناعتين: الكتابة والشعر". (بيروت: المكتبة العصرية، 1419هـ)، ص337.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط، 1: 318.

(3) أبو حيَّان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". (ط.الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ، 1998م)، 4: 2088.

(4) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الزجّاجي (ت: 340هـ)، "الجمل في النحو". (ط.الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، الإسكندريّة: دار الأمل، 2016م)، ص31.

(5) ينظر: ابن مالك، شرح شواهد الكافية الشافية، 2: 636.

المفعول، ويوجد تارةً متعدّيًا بنفسه، وتارةً بحرف جر، جعلنا الأصل وصوله بنفسه، وحرف الجر زائدًا، نحو: مسحت رأسي، ومسحت برأسي، وخشّنت بصدره، وصدره؛ لأنّ التخشين يحلّ بالصدر، والمسح بالرأس[1].

ويرى ابن بابشاذ أنَّ هذه الأفعال موقوفة على السماع، وفيها مذهبان:

الأوّل: أنّ الأصل بحرف الجرّ، ثم حُذف الجار، فتعدّى الفعل فنصب.

والثاني: أنّهما لغتان بمعنى واحد، لغة قوم يُعدّون هذا الفعل بواسطة، ولغة لآخرين يُعدّونه بنفسه[2].

ويرى الرضيّ تعدّي هذه الأفعال مطلقًا، إذ معناها مع اللام هو معناها دون اللام، والتعدّي واللزوم بحسب المعنى، فهو بلا لام متعدٍّ إجماعًا، فكذا مع اللام، فهي إذن زائدة، كما في قوله تعالى: { رَدِفَ لَكُم } [النمل: 72]، إلّا أنّها مطّردة الزيادة في نحو: نصحت، وشكرت، دون ردف. وإن كان تعدّيه بنفسه قليلًا نحو: أقسمت الله، فهو لازم حُذف منه حرف الجرّ[3].

فالرضيّ يحكم بتعدّي الفعل بنفسه إذا كان أكثر في الاستعمال من تعدّيه بحرف الجر، أو إذا كان مساويًا له، ويحكم بلزوم الفعل إذا كان تعدّيه بنفسه أقل من تعدّيه بحرف الجر، ولعلّه أرجح الآراء.

والخلاصة أنَّ هذه المسألة لا تقتضي طلب السماع؛ لأنَّ الفعل (شكر) من الأفعال المشهورة المسموع فيها التعديَّة بنفسها وبحرف الجر، وعليه عدّة شواهد كما مرّ.

2 . تعديّة الفعل (غدا) بـ (إلى):

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { وَغَدَوْاْ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ } [القلم: 25]، قال أبو حيَّان: ((قال الزمخشري[4]: فإن قلت: هلَّا قيل: اغدوا [إلى][5] حرثكم، وما معنى على ؟، قلتُ: لمَّا كان الغدو إليه ليصرموه،

(1) ينظر: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، الإشبيلي (669هـ)، "شرح جُمل الزجّاجي". قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1998م).

(2) ينظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469هـ)، "شرح المقدّمة المحسبة". (ط.الأولى، الكويت: المطبعة العصرية، 1977م): 369.

(3) ينظر: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت: 686هـ)، "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". (ط.الأولى، الرياض: الإدارة العامّة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ، 1996م)، 2: 967.

(4) الزمخشري، الكشّاف، 4: 590.

(5) في البحر المحيط [على] والصواب ما أثبتّه، ينظر: الكشّاف، 4: 590.

ويقطعوه كان غُدُوًّا عليه، كما تقول: غدا عليهم العدو، ويجوز أن يضمَّن: الغدو معنى: الإقبال، كقولهم: يُغدى عليه بالجفنة ويُراح، أي: أقبلوا على حرثكم باكرين)) [1].

ثم عقّب أبو حيَّان بقوله: ((واستسلف الزمخشري أن (غدا) يتعدَّى بإلى، ويحتاج ذلك إلى نقلٍ، بحيث يكثر ذلك، فيصير أصلًا فيه، ويتأوّل ما خالفه، والذي في حفظي أنَّه معدًّى بعلى، كقول الشاعر[2]:

بَكَرْتُ عليه غُدْوَةً فرأيتهُ * قعودًا عليه بالصَّريم عواذله))[3]

ذكر أبو حيَّان في النص السابق أنّه لم يسمع في تعديّة الفعل (غدا) إلَّا بـ (على)، فاحتيج لتعديته بـ (إلى) إلى نقلٍ من العرب، ليجوّز ما ذكره الزمخشري.

والصحيح أنَّ (غدا) يتعدّى بـ (على)، وبغيرها، فمن تعديته بـ (إلى) قال ابن القطّاع: ((وغدا إلى كذا: أصبح إليه))[4].

وجاء في الحديث النبويّ الشريف، عن عقبة بن عامر الجهني، خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في الصُّفَّة، فقال: ((أيُّكم يُحِبُّ أن يَغْدُوَ إلى بُطْحَانَ، أو العقيقِ، فَيَأْخُذَ ناقتين كَوْماوينِ زَهْرَاوَيْنِ بغير إثم باللهِ عزَّ وجل، ولا قَطْعَ رحم ؟، قالوا: كُلُّنا يا رسول اللهِ، قال: فَلَأَنْ يَغْدُوَ أحدُكم كلَّ يوم إلى المسجد، فيتَعلَّمَ آيتين من كتاب الله عزَّ وجل، خير له من ناقتين، وإن ثلاث فثلاث مِثْلُ أَعْدَادِهِنَّ من الإبل))[5].

وممَّا يُستأنس به: قول البحتري[6]:

زِينَتْ بِهِ الشَّرطةُ لمَّا غدا * إليهِ مِنْهَا النَّهىُ والأَمْرُ

---

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط، 10: 242.

(2) من [الطويل] لزهير بن أبي سُلمى، الصريم بمعنى: الصبح، والعواذل: جمع عاذل، أي: اللائم، ينظر: يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت: 476هـ)، "أشعار الشعراء الستة الجاهليين". (ط.الأولى، مصر: مكتبة عبد الحميد أحمد حنفي، 1373هـ، 1954م)، 1: 301.

وينظر: زهير بن أبي سُلمى (ت: 609م)، "ديوانه" (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ، 1988م)، ص91.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، 10: 242.

(4) علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطّاع (ت: 515هـ)، "كتاب الأفعال". (ط.الأولى، القاهرة: عالم الكتاب، 1403هـ، 1983م)، 2: 445.

(5) أبو داود سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، "سنن أبي داود". (المكتبة العصرية بيروت: بدون)، 2: 71.

(6) من [السريع] للبحتري، ينظر: أبو إسحاق بن أبي عون (ت: 322هـ)، "التشبيهات". (ط.الثانية، حوران، دمشق: دار العرَّاب، ودار نور، 2015م)، ص320، ولم أقف عليه في ديوان البحتري.

كما يُعدّى الفعل (غدا) بالباء، وبفي، وباللام، بمن، وعلى ذلك شواهد شعريّة[1] لا يتّسع المقام لذكرها، وربما لم يصل السماع إلى أبي حيَّان إلَّا بـ (على)؛ ولذلك قال: ((والذي في حفظي...)) إلخ.

3 . نصب الفعل المضارع الواقع في جواب التمنّي بلفظ الفعل:

جاء ذلك في قوله تعالى: { وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٗ } [النساء: 89].

عرض أبو حيَّان رأي الزمخشري في جواز نصب الفعل (فتكونون) المتّصل بفاء السببيّة؛ لوقوعه في جواب التمنّي، فعقّب أبو حيّان على رأيه بقوله: ((وكون التمني بلفظ الفعل، ويكون له جواب فيه نظر، وإنَّما المنقول أنَّ الفعل ينتصب إذا كان بالحرف نحو: ليت، ولو، و (إلَّا) إذا أُشربتا معنى التمني، أمَّا إذا كان بالفعل، فيحتاج إلى سماع من العرب))[2].

تبيَّن من النص السابق أنَّ الزمخشري أجاز نصب الفعل (فتكونون) الواقع في جواب التمنّي إلّا أنّه لم يعيّن المقصود بالتمنّي، هل هو الفعل (ودَّ) فاعترض على ذلك.

واعتذر السمين الحلبي عن الزمخشري بقوله: ((وفيما قاله الشيخ نظر؛ لأنَّ الزمخشري لم يعن بالتَّمنِّي المفهوم من فعل الودادة، بل المفهوم من لفظ (لو) المشعرة بالتَّمنِّي، وقد جاء النصب في جوابها كقوله: { فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ } [الشعراء: 102]، وقد قدّمت تحقيق هذه المسألة، فقد ظهر ما قاله الزمخشري من غير توقّف))[3].

وتبع الشاوي السمين الحلبي، فردَّ على اعتراض أبي حيّان بقوله: ((غير لازم؛ لأنَّ (لو) عند الجماعة حرف نفي، فهي كليت، والتمنّي بالحرف))[4].

---

(1) ينظر:ابن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)،: "جمهرة اللغة" (الناشر: دار العلم للملايين . بيروت، ط. الأولى، ١٩٨٧م) : ١/ ٥٧٧، ٢/ ١٠٠.

وأبو منصور الأزهري (ت: 370هـ)، "تهذيب اللغة" (الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط. الأولى، 2001م): 239/3 .

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط، 4: 10.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، 4: 63.

(4) أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي (ت: 1096هـ)، "المحاكمات بين أبي حيَّان وابن عطيّة والزمخشري". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)، 1: 199.

وذكر الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي اعتراض أبي حيّان على الزمخشري، وردّ السمين الحلبي عليه، ثم عقّب بقوله: ((وفيه نظر، ولا يرد أنّه إخبار عن التمني فكيف ينصب في جوابه؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون حكاية لتمنيهم مع جوابه، والأصل لو تكفرون كما كفرنا فنكون نحن وهم سواء))[1].

وهذا فيه إشارة إلى أنّ (لو) مصدريّة، وليست للتمنّي؛ لأنها سبقت بالفعل (ودَّ)، وقد ذكر ابن هشام بأنَّ (لو) إذا جاءت بعد (ودَّ)، أو (يود) تكون مصدريّة نحو قوله تعالى: { وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ }[2] [القلم: 9].

وبعد هذا النقل يترجّح أنَّ مقصود الزمخشري بالتمني المفهوم من الفعل (ودَّ)، كما فهم أبو حيَّان، ويجاب عن اعتراضه بأنَّ السماع ورد بذلك، وهو قوله تعالى: { وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ }، وقد قال سيبويه: ((وزعم هارون[3] أنَّها في بعض المصاحف: { وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فيدهنوا }[4]. وقد ذكر أبو حيّان في تفسير هذه الآية هذا الوجه، وعلَّل نصبه بأحد وجهين:

أحدهما: أنّه جواب (ودُّوا) لتضمنه معنى ليت.

والثاني: أنّه على توهّم أنّه نطق بأن تُدهن فيدهنوا، فيكون عطفًا على التوهّم، ولا يجي هذا الوجه إلّا على قول: من جعل (لو) مصدريّة بمعنى: أن[5].

فهنا نرى أنَّ أبا حيّان أجاز نصب الفعل المضارع في جواب (ود)، ولم يثبت على موقفه عندما حظر ذلك على الزمخشري في آية النساء.

والخلاصة: أنَّ هذه المسألة لا تقتضي طلب السماع، لسببين:

---

(1) شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت: 1069هـ)، "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي". (بدون، بيروت: دار صادر)، 3: 164.

(2) ينظر: عبد الله بن يوسف، المعروف بابن هشام (ت: 761هـ)، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". (ط.الأولى، طبعة الكويت، 1421هـ . 200م)، 403/3.

(3) هارون بن موسى الأزدي العتكي، مولاهم أبو عبد الله، ويقال: أبو موسى النحوي البصري الأعور، صاحب القراءة، روى أبان بن تغلب، وإسماعيل بن مسلم المكي، وجويبر بن سعيد، وغيرهم. ينظر: جمال الدين أبو الحجّاج يوسف المزي (ت: 742هـ)، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". (ط.الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400، 1413هـ، 1980، 1992م)، 30: 115، 116.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3: 36.

(5) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، 10: 238.

1 . أنَّ بعض النحويين صرَّح بجواز نصب الفعل المضارع في جواب (ودّ)؛ لدلالته على التمني، قال ابن يعيش: ((وتقول: (وَدَّ لو تأتينا وتُحَدِّثَنا) بالنصب والرفع، فالنصب على معنى التمنّي؛ لأنَّ معناه: ليتك تأتينا، فتحدّثَنا، فتنصب مع (وددت) كما تنصب مع (ليت)؛ لأنَّها في معناها))[1].

2 . تناقض أبي حيّان في المسألة، فلم يثبت على موقفٍ واحد كما بيّنت.

المبحث الثاني: الأوجه الصرفيَّة التي أحالها أبو حيّان على السماع من العرب:

حَفِلَ تفسير البحر المحيط بالكثير من القضايا الصرفيّة كالإعلال والإبدال، والإدغام، والوقف، والإمالة، وكان البحر المحيط زاخرًا بأنواع الصيغ الصرفية من أفعالٍ ومصادر، ومشتقّات، وجموع، وكذلك تناوب الصيغ الصرفية فيما بينها.

والذي يعنينا في هذا المقام الأوجه الصرفيَّة التي توقّف فيها أبو حيَّان، وأحالها على السماع من العرب في البحر المحيط؛ لجوازها، أو لمعرفة أصلها.

وسأعرض في هذا المبحث أربعة أوجه صرفيَّة توقّف فيها، وأحالها على السماع من العرب؛ لتجلية هذه الإحالة، ومناقشة أحقيّتها.

1 . إثبات بناء (آيد) على: أفعل:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ } [المائدة: 110]، قال أبو حيَّان: ((وأمَّا من قرأ (آيد) فيحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب، فإن كان: (يُؤَايِدُ) فهو: (فَاعَلَ)، وإن كان: يُؤْيِدُ، فهو: أَفْعَلَ))[2].

القراءة المذكورة في النص السابق: قراءة مجاهد[3]، وابن محيصن، وقد انقسم العلماء في وزن الفعل (آيد) إلى ثلاث فئات:

(1) أبو البقاء موفّق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش (ت: 643هـ)، "شرح المفصّل لابن يعيش". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ، 2001م)، 4: 258.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط، 4: 406.

(3) ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: 370هـ) "مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع" (بدون، بيروت: عالم الكتاب)، ص41، ابن جنّي، المحتسب، 1: 95.

الأولى ذهبت إلى أنَّ بناء (آيَدْتُكَ) على (فَاعَلْتُكَ)، وتزعّمها الكسائي، فقد نقل الفرّاء عن شيخه: ((وقال الكسائي، فاعلتك، وهي تجوز مثل: عاونتك))[1].

وتبعه الزجّاج [2]، وابن مجاهد[3]، وابن عطيّة[4].

والثانية ذهبت إلى أنَّ (آيدتك) على بناء: أفعلتك، وتزعّمها الفراء[5]، وابن جنّي الذي خطّأ ابن مجاهد، ورماه بالوهم، فقال: ((هذا الذي توهّمه ابن مجاهد، وأنَّ (آيدتك) فاعلتك لا وجه له، وإنَّما (آيدتك) أفعلتك من الأيد، وهو القوّة، ولو كان (آيدتك) كما ظن ابن مجاهد (فاعلتك)؛ لكان المفعول منه: مُؤايِد، كمقاتَل ومضارَب))[6]، ثم ذكر أنَّ اسم المفعول منه: مُؤْيَد كمُكْرَم، ومُقْتَل، ومُؤْذَم. وتبعهما الزمخشري في الكشّاف[7].

والثالثة لم ترجّح بناءً على آخر حتى يُسمع مضارعه من كلام العرب، وهذا قول أبي حيَّان، وكلّ من جاء بعده . كالسمين الحلبي[8]، وابن عادل[9]، والسيوطي[10]، والآلوسي[11] . ردَّدوا مقولته بلا زيادة أو نقص.

ويبدو لي أنَّ بناء (آيدتك): أفعلتك؛ لورود السماع به في اسمي الفاعل، والمفعول من (آيد).

قال طرفة بن العبد[12]:

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن، 1: 325.

(2) ينظر: الزجّاج، معاني القرآن، 2: 219.

(3) ينظر: ابن جنّي، المحتسب، 1: 95.

(4) ينظر: ابن عطيَّة، المحرّر الوجيز، 2: 368.

(5) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1: 325.

(6) ابن جنّي، مرجع سابق، 1: 95، 96.

(7) ينظر: الزمخشري، الكشّاف، 1: 691.

(8) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 1: 496.

(9) ينظر: سراج الدين عمر بن علي، ابن عادل (ت: 775)، "اللباب في علوم الكتاب". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1998م)، 2: 265.

(10) ينظر: السيوطي، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار "جامعة أم القرى، كليّة الدعوة وأصول الدين (ثلاث رسائل دكتوراه، 1424هـ، 2005م)، 3: 317.

(11) ينظر: الآلوسي، روح المعاني، 4: 54.

(12) من [الطويل] لطرفة بن العبد (ت: 564م)، "ديوانه". (ط.الثالثة، بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ، 2002م)، ص28. تزّ: سقط، والوظيف: الساق من الإبل، المؤيد: الأمر العظيم الشديد.

يقولُ، وقد تَرَّ الوظيفُ وساقُها * ألستَ ترى أنْ قد أتيتَ بمُؤْيِدِ

فمُؤْيِدِ في البيت اسم فاعل من الفعل (آيد . يُؤْيِد).

وقول المثقب العبدي[1]:

يُنبي تجاليدي وأقتادها * ناوٍ كرأسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ

فمُؤْيَدِ في البيت اسم مفعول من الفعل (أُوِيْدَ . يُؤْيَدُ).

ونقل الأزهري عن أبي الهيثم[2]: ((وآيدَ يُؤْيِدُ إيادًا، إذا صار ذا أَيدٍ))[3].

والذي يظهر أنَّ هذه السماعات لم تصل لأبي حيّان، فاحتاج إلى سماع مضارع (آيد) من كلام العرب؛ حتى يجزم ببنائه، فاحتياجه إلى السماع مسوّغٌ هنا.

2 . مجيء (حُسنى) مصدرًا، كالبشرى:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا } [البقرة: 83]. قال أبو حيَّان: ((وأمَّا من قرأ[4]: حُسنى، فقال ابن عطيَّة[5]: ردّه سيبويه[6]؛ لأنَّ أفعل وفُعلى لا يجيء إلَّا معرفة، إلَّا أن يُزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدرًا، كالعقبى، فذلك جائز، وهو وجه القراءة بها))[7].

(1) من [السريع] للمثقب العبدي (ت: 587هـ)، "ديوانه". (معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، 1391هـ، 1971م)، ص23، 26. التجاليد: جماعة الإنسان، أقتاده: أداة الرّحل. الفدن: القصر. مؤيد: موثق.

(2) هو أبو الهيثم الرازي، كان عالمًا بالعربية، عذبُ العبارة، دقيق النظر، توفي سنة ست وعشرين ومئتين من الهجرة؛ وكان ذلك في خلافة المعتصم بالله .
ينظر: أبو البركات، الأنباري (ت: 577هـ) "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" (الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء . الأردن، ط. الثالثة، 1405هـ . 1985م): ص118.

(3) أبو منصور الأزهري، "تهذيب اللغة"، 14: 161.

(4) هذه قراءة الحسن، وأبي طلحة بن مصرّف، والأخفش، ينظر: ابن جنّي، المحتسب، 2: 430، وأبو حيّان، البحر المحيط، 1: 212.

(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، 1: 172.

(6) والمراد: ردّ سيبويه (فَعْلى) أن تكون وصفًا بغير ألف ولام.
ينظر: سيبويه، الكتاب، 4: 364.

(7) أبو حيَّان، البحر المحيط، 1: 460.

ثم عقّب أبو حيّان على كلام ابن عطيّة بقوله: ((وتخريج هذه القراءة على وجهين: أحدهما: المصدر، كالبشرى، ويحتاج ذلك إلى نقلٍ أنّ العرب تقول: حَسُنَ حُسْنَى، كما تقول: رجع رُجْعى، وبشَّر بُشرى؛ إذ مجيء فُعْلى كما ذكرنا مصدرًا لا ينقاس. والوجه الثاني: أن يكون صفة))[1].

ردَّ نحويُّو البصرة هذه القراءة، ووصفوها بالغلط، فقال الأخفش الأوسط: ((قولوا للناس حُسنى) يؤنّثها ولم ينونها، وهذا لا يكاد يكون إلّا (الحُسْنى) لا يتكلّم بها إلَّا بالألف واللام))[2]. وقال ابن خالويه: ((وقرأ بعضهم: (وقولوا للناس حُسنى) مثل: (ولله الأسماء الحسنى)، جعلها ألف تأنيث، قال البصريون: هذا غلط؛ لأنَّ الاسم الذي على (فُعلى) لا يجوز إلّا بالألف واللام مثل: الصغرى والكبرى))[3].

كما ردّها شيخ المفسّرين ابن جرير الطبري، وشنّع بها حينما قال: ((وأمَّا الذي قرأ ذلك: (وقولوا للناس حُسنى) فإنَّه خالف بقراءته إيَّاه كذلك قراءة أهل الإسلام، وكفى شاهدًا على خطأ القراءة بها كذلك خروجها من قراءة أهل الإسلام لو لم يكن على خطئها شاهدٌ غيره، فكيف وهي مع ذلك خارجةٌ من المعروف من كلام العرب، وذلك أنَّ العرب لا تكاد أن تتكلم بـ (فُعلى) و (أفعل) إلَّا بالألف واللام، أو بالإضافة))[4].

وذهب أبو منصور الأزهري إلى أنَّ هذا خطأ لا يجوز أن يُقرأ به[5].

وخرّج ابن جنّي هذه القراءة على المصدر، إذ يقول: ((هذا عندى غير لازم لأبي الحسن؛ لأنَّ (حسنى) هنا غير صفة، وإنَّما هو مصدر بمنزلة الحُسن، كقراءة غيره: (قولوا للناس حسنًا)، ومثله في الفعل والفعلى: الذكر والذكرى، وكلاهما مصدر))[6]. وتبعه الزمخشري[7]، وابن يعيش[8]، وكذلك ابن هشام[9].

---

(1) المرجع نفسه.

(2) أبو الحسن، سعيد بن مسعد، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، "معاني القرآن". (ط.الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411هـ، 1990م)، 1: 134.

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، (ط.الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1413هـ، 1992م)، 1: 84.

(4) ابن جرير الطبري، جامع البيان، 2: 196.

(5) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 4: 183.

(6) ابن جنّي، الخصائص، 2: 304.

(7) ينظر: الزمخشري، "المفصّل في صنعة الإعراب". (ط.الأولى، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م)، ص300، 301.

(8) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 4: 138.

(9) ينظر: ابن هشام، "حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك:". (رسالة دكتوراه، قسم اللغويّات، كليّة اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، إشراف: د. إبراهيم بن صالح العوفي، 1439هـ، 1440هـ)، 2: 1620.

ويجمع النحويون والمفسّرون المجيزون لهذه القراءة على زوال معنى التفضيل عنها، وتخريجها على المصدر.

أمّا أبو حيَّان فجاء رأيه مختلفًا في تخريجها، فقد وافقهم في كتاب التذييل والتكميل[1]، وتوقّف هنا، حتى يرد نقلٌ عن العرب يثبت مجيء (حُسنى) مصدرًا للفعل (حسُن).

قلت: اللغة قائمة على الاستقراء الناقص، ولا يحتاج تتبّع كلّ فردٍ فيها مع وجود النظير، وما ذكره لا ينفي المصدريّة عنها، فابن جنّي والزمخشري ومن جاء بعدهما قاسوه على النظير كالبشرى، والرجعى، والشورى، والسوأى من المصادر التي جاءت على بناء (فُعلى).

والذي أميل إليه أنّه اسم مصدر، وهذا ما نقله ابن سيده عن أبي علي الفارسي، إذ يقول: ((قال الفارسي: وأما من قرأ: (وقولوا للناس حُسنى). فعلى أنّه اسم للمصدر، وليس بتأنيث الأحسن، لو كان كذلك للزمته الألف واللام))[2].

3 . مجيء (صريخ) بمعنى: إصراخ:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ } [يس: 43]، ذكر أبو حيَّان قول الزمخشري[3] في تفسير لفظة (صريخ): { فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ }: أي فلا إغاثة لهم[4]، ثمّ عقّب بقوله: ((كأنّه جعله مصدرًا من (أفعل)، ويحتاج إلى نقلٍ أنَّ صريخًا يكون مصدرًا بمعنى: [إصراخ][5]))).

نستنتج من النص السابق أنَّ أبا حيَّان فهم من كلام الزمخشري أنَّ مراده من (صريخ): إصراخ مصدر (أصرخ)، ولكنّه لم يجزم بذلك؛ لذا عبَّر بـ (كأنّه)، وبنى فهمه على معنى: (صريخ) الذي عبَّر عنه الزمخشري بـ (إغاثة) مصدر (أغاث)، فربط أبو حيّان بين الدال والمدلول بأن جعل كلًّا منهما مصدرًا على وزن: (أفعل).

---

(1) ينظر: أبو حيَّان، التذييل والتكميل، 10: 284.

(2) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، "المخصّص". (ط.الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ، 1996م)، 4: 483، ولم أقف عليه فيما وصلنا من مؤلّفات أبي علي الفارسي.

(3) ينظر: الزمخشري، الكشَّاف، 4: 18، وفيه: "لا مغيث، أو لا إغاثة".

(4) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، 9: 71.

(5) في البحر، صراخ، والصواب ما أثبتّه، وقد ذكره في النهر الماد بلفظة: إصراخ، ينظر: أبو حيَّان، "النهر الماد من البحر المحيط:". (ط.الأولى، بيروت: دار الجيل، 1416هـ، 1995م)، 4: 607، والسمين الحلبي، الدر المصون، 9: 272، والشاوي، المحاكمات، 2: 196، ولو كان بمعنى، صراخ، فلا وجه للاعتراض.

وأجاب الشهاب الخفاجي عن اعتراض أبي حيّان بأنَّ الذي يدفعه أنَّ (الصريخ) كالصُراخ مصدرٌ للثلاثي، وتجوّز به عن الإغاثة؛ لأنَّ المغيث ينادي من يستغيث به، ويصرخ له، ويقول: جاءك العون والنصر، واستشهد ببيت سلامة بن جندل[1]:

كُنَّا إذا مَا أَتَانَا صَارِخٌ فَزِعٌ * كَانَ الصُرَاخُ لَهُ قَرْعُ الظَّنَابِيبِ

أي: إذا أتانا مستغيثٌ كانت إغاثته الجدّ في نصرته[2].

وردَّ أبو زكريا الشاوي في المحاكمات[3] على أبي حيّان بأنّه لا يلزم تأويل (صريخ) بـ (إصراخ) حتى يحتاج لنقل.

ومهما يكن من أمر، فقد وضعنا أبو حيّان أمام هذا التساؤل: هل يأتي صريخ بمعنى: إصراخ ؟

أثبت الفرّاء في معانيه[4] أنَّ (الصريخ) بمعنى: الإغاثة، ويقال: أتاهم الصريخ؛ أي: لا إغاثة لهم، كذا ذكره المنتجب الهمذاني[5].

ونصَّ الزمخشري[6] في معجمه (أساس البلاغة) على أنَّ الصريخ والصُراخ مصدران للفعل (صرخ)، وأمَّا (الإصراخ) فقد أثبته أبو زيد الأنصاري في نوادره، إذ يقول: ((وأصرخني إصراخًا: إذا أجاب دعوتك، وأعانك وقاتل معك ونصرك))[7].

كما أثبته الصاحب بن عبّاد: ((وأصرخهم إصراخًا: أغثتهم))[8].

---

(1) من [البسيط]: سلامة بن جندل التميمي (ت: 600م) "ديوانه" ، صنعة محمد بن حسن الأحول، (دار الكتب العلمية، بيروت)، ص123. الظنابيب، جمع ظنبوب، وعنى به، سرعة الإجابة، وجعل قرع السوط على ساق الخُفِّ في زجر الفرس قرعًا للظنبوب. ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، الجوهري (ت: 393هـ)، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". (ط.الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ، 1987م)، 1: 175.

(2) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، 7: 243.

(3) ينظر: الشاوي، مرجع سابق، 2: 196.

(4) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، 2: 379.

(5) ينظر: المنتجب الهمذاني (ت: 643هـ)، "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد". (ط.الأولى، المدينة المنوّرة: دار الزمان للنشر والتوزيع، 1427هـ، 2006م)، 5: 354.

(6) ينظر: الزمخشري، "أساس البلاغة". (ط.الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1998م)، 1: 543.

(7) أبو زيد الأنصاري (ت: 215هـ)، "النوادر في اللغة". (ط.الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1401هـ، 1981م)، ص566.

(8) الصاحب، إسماعيل بن عبّاد (ت: 385هـ)، "المحيط في اللغة". (ط.الأولى، بيروت: عالم الكتاب، 1414هـ، 1994م)، 4: 246.

وتبيّن ممّا سبق أنَّ الصُّراخ، والصريخ يأتيان مصدرين للفعل الثلاثي (صَرَخَ)، والإصراخ يكون مصدرًا للفعل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية (أَصْرَخَ).

ولم أقف على نقلٍ يثبت أنَّ (الصريخ) يأتي بمعنى: (الإصراخ)، إلَّا أنَّ إقامة المصدر الثلاثي مُقام المصدر الرباعي له نظيرٌ في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: { وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا } [نوح: 17]، فقد جاء مصدر الثلاثي (نباتًا) للرباعي (أنبت)، وهذا ما نصَّ عليه ابن السَّرَّاج تحت: (باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل)؛ لأنَّ المعنى واحد، كأنّه قال: فنبتم نباتًا[1].

ومنه قراءة ابن مسعود[2]: { وَأُنزِلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلٗا } [الفرقان: 25]؛ لأنَّ أنزل ونُزّل واحدٌ.

ومن الشعرِ قول القُطامي[3]:

وليسَ بأَنْ تتبَّعَهُ اتّباعًا

فمصدر (تتبَّع): تتبُّع، فقال: اتّباعًا؛ لأنَّ تتبّع واتبع واحد؛ وكذلك هنا أقام المصدر الثلاثي (صريخ) مُقام المصدر الرباعي (إصراخ)؛ لأنّه بمعناه، وتناوب الصيغ الصرفيّة ثابت عن العرب، فلا حاجة إلى طلب السماع في هذه المسألة؛ لثبوت النظير من القرآن الكريم، ومن كلام العرب، وإن كان غريبًا.

4 . مجيء (بِدَعًا) وصفًا:

جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: { قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ } [الأحقاف: 9].

أورد أبو حيَّان قراءة عكرمة، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة: (بِدَعًا) بفتح الدال[4]، ووجّهها بأَنَّ: (بِدَعًا) جمع بِدعةٍ، على حذف مضاف، أي: ذا بدع، ثم ذكر بأنَّ الزمخشري جوّز مجيئه وصفًا على فِعَل، كقولهم: دِينٌ قِيَمٌ، ولحم

(1) ينظر: أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السرَّاج (ت: 316هـ)، "الأصول في النحو". (بدون ، بيروت: مؤسسة الرسالة)، 3: 134.

(2) ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص106، وقال: "وهذا غريبٌ جعل مصدر أفعل تفعيلًا، ولكن لمَّا كان (أنزل) بمعنى (نزّل) حمله على معناه.

(3) من [الوافر]، ينظر: أبو سعيد التغلبي، الملقّب بالقُطامي (ت: 747م)، "ديوانه". (بدون، بيروت: دار الثقافة)، ص32، وصدره: وخيرُ الأمرِ مَا استقبلتَ منه.

(4) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص140، وفيه منسوبة لمجاهد، وأبي حيوة، وينظر: ابن جنّي، المحتسب، 2: 264.

زِيَمٌ[1]. وعقّب أبو حيّان بقوله: ((وهذا الذي أجازه إن لم يُنقل استعماله عن العرب، لم نجزه؛ لأنَّ (فِعَل) في الصفات لم يحفظ منه سيبويه[2] إلَّا عِدَى))[3].

اعترض أبو حيَّان على مجيء (بِدَعًا) وصفًا؛ لأنَّ سيبويه لم يحفظ عن العرب وصفًا على بناء: (فِعَل) إلّا: عِدَى، وفسّره ابن السِّكّيت: بالغرباء والأعداء[4].

واستدرك أبو سعيد السيرافي: ((دينًا قيمًا)، إلَّا أنّه أشار إلى أنَّ للمحتج عن سيبويه أن يقول: إن (قِيَمًا) جاء بمعنى: القيام، والقيام مصدر، فيكون (القِيَم) مصدرًا مثله[5].

واستدرك أبو علي الفارسي: ((ومكان سِوى))[6].

وأوصلها الشاطبي إلى ثمانية ألفاظ هي: قِيَم، وزِيَم، وسِوَى، وثِنَى، وطِوى، وماء رِوَى، وماء صِرى، وسَبْي طِيَبة، إلَّا أنَّه ذكر أنّ أكثرها لا يثبت[7].

وهذا ما قرّره أبو حيّان، فقد أثبت: (لحم زِيَم)، عندما أشار إلى أنّ الزمخشري استدرك واستدراكه صحيح، يقصد: (لحمٌ زِيَم)، وأمَّا (قِيم) فأصله: قِيام، وقِيمٌ مقصور منه؛ ولذلك اعتلّت الواو فيه؛ إذ لو لم يكن مقصورًا لصحّت، كما صحّت في حِوَل وعِوَض[8]؛ لذا لم يثبته.

ولم يثبت أيضًا بقيّة الألفاظ، إذ يقول: ((وأمَّا قول العرب: مكان سِوَى، وماءٌ رِوَى، و رجل رِضَى، وماءٌ صِرَى، وسبْيٌ طِيَبةٌ، فمتأوّلة عند البصريين لا يثبتون (فِعَلًا) في الصفات))[9].

---

(1) ينظر: الزمخشري، الكشّاف، 4: 298، وأبو حيّان، البحر المحيط، 9: 434.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 4: 244.

(3) أبو حيَّان، مرجع سابق، 9: 434.

(4) ينظر: ابن السِّكّيت، إصلاح المنطق، ص79.

(5) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 5: 140.

(6) ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد، الفارسي (ت: 377هـ)، "التكملة". (ط.الثانية، بيروت: عالم الكتاب، 1419هـ، 1999م)، ص597.

(7) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الشاطبي (ت: 790هـ)، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". (ط.الأولى، مكّة المكرّمة: معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى، 1428هـ، 2007م)، 8: 262، 263.

(8) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، 9: 434.

(9) المرجع نفسه، 9: 434، 435.

وذكر السمين أنَّ تأويلها إمَّا على المصدريَّة، أو على القصر، كقِيَم في قيام[1].

والخلاصة أنَّ النحويين اتّفقوا على سماع: عِدَى، وزِيَم من العرب، واختلفوا في بقيّة الألفاظ، فمنهم من استدركها، ومنهم من تأوّلها، كما بيّنّا، والزمخشري قاس (بِدَعًا) على ما ثبت من تلك الألفاظ، بناءً على قاعدة: ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب، فالقياس يرتضي الجواز، ولا سماع عليها، إلَّا ما سُمع من النظائر.

الخاتمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبعد هذه الصحبة المباركة للعلَّامة أبي حيّان الأندلسي، أستخلص أبرز النتائج التي خرج بها البحث، وهي:

1. التزم أبو حيَّان منهج البصريين عند الخلاف، فالأصل في اللغة عندهم النقل والسماع، فمن كان له سندٌ قُبل منه، ومن ادّعى شيئًا من غير سند من السماع رُدَّ عليه قوله.
2. لم يكن أبو حيَّان ناقلًا عن سابقيه فحسب، بل كان ناقدًا ومدقّقًا.
3. السماع عند العلماء مسألة نسبيّة، فما يصل لبعضهم قد لا يصل لآخرين.
4. من دواعي توقّف أبي حيّان في جواز بعض الأوجه النحويّة، أو الصرفيّة أنّ السماع لم يصله فيها.
5. قبول إحالته على السماع في بعض الأوجه التي تحتاج إليه، ورفضها في الأوجه الواضحة البيّنة.
6. من أسباب إحالته بعض الأوجه النحويّة على السماع:

   غرابة الإعراب، وندرة الاستعمال، وكراهة التركيب.

7. تبيّن من بعض الأوجه المدروسة احتفاؤه بآراء سيبويه، وإعجابه بها.
8. اختلفت آراء أبي حيَّان في بعض الأوجه النَّحويّة؛ لتجدّدها من حين إلى آخر .
9. لم يُراعِ أبو حيّان النظائر في بعض الأوجه المختلف فيها سواءً أكانت نحويّة أم صرفيّة ؟
10. كان أثرُ المعنى واضحًا في اعتراض أبي حيّان على بعض الأعاريب.

(1) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 9: 663.

المراجع العربية :

- الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعد (ت: 215هـ)، معاني القرآن (تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة، ط. الأولى، 1411هـ . 1990م).
- الأزهري، محمد بن أحمد، أبو منصور (ت: 370)، تهذيب اللغة (تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط. الأولى، 2001م).
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت: 686هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، نشر وطباعة الإدارة العامّة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط. الأولى، 1417هـ . 1996م).
- الأشموني، علي بن محمد (ت: 900هـ)، منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك (الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 1419هـ . 1998م).
- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت: 1270هـ)، روح المعاني (تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 1415هـ).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء . الأردن، ط. الثالثة، 1405هـ . 1985م).
- الأنصاري، زكريا بن محمد (ت: 926هـ)، إعراب القرآن العظيم (تحقيق: د. موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير ــ جامعة القاهرة ــ كلية دار العلوم ــ قسم النحو والصرف والعروض، إشراف: د. محمد علي حسنين صيرة، عام: 1421هـ . 2001م).
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت: 469هـ)، شرح المقدّمة المحسبة (تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية . الكويت، ط. الأولى، 1977م).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة، ط. الرابعة، 1418هـ . 1997م).
- التلمساني، شهاب الدين أحمد أحمد بن محمد المقّري (ت: 1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (تحقيق: إحسان عبّاس، الناشر: دار صادر . بيروت، ط. الأولى، 1997م).
- التميمي، سلامة بن جندل (ت: 600م) ديوانه (صنعة محمد بن حسن الأحول، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت).

❖ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ):

- الخصائص (تحقيق: محمد علي النجّار، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، ط. الرابعة، بدون).
- اللمع في العربية (تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية . الكويت، بدون)
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها (تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، الناشر: وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ مصر، 1386 ـ 1389هـ، 1966 . 1969م).

❖ الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الناشر: دار العلم للملايين . بيروت، ط. الرابعة، 1407هـ . 1987م).

❖ الحديثي، الدكتورة خديجة (ت: 1439هـ)، أبو حيّان النحوي (مكتبة النهضة ـ بغداد، ط. الأولى، 1385هـ . 1966م).

❖ أبو حيَّان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ):

- ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الأولى، 1418هـ . 1998م).
- البحر المحيط في التفسير، (تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر . بيروت، 1420هـ).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم ـ دمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط الأولى، 1418هـ . 1445هـ).
- النهر الماد من البحر المحيط: (تحقيق: د. عمر الأسعد، دار الجيل ـ بيروت، ط. الأولى، 1416هـ . 1995م).

❖ ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ):

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع (عالم الكتاب . بيروت، بدون).
- إعراب القراءات السبع وعللها، حقّقه وقدّم له: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة، ط. الأولى، 1413هـ . 1992م).

- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت: 1069هـ)، عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (دار النشر: دار صادر . بيروت، بدون).
- الداني، عثمان بن سعيد، أبو عمرو (ت: 444هـ)، التيسير في القراءات السبع (تحقيق: أوتو تربزل، الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت، ط. الثانية، 1404هـ . 1984م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، سنن أبي داود (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية . بيروت، بدون).
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502هـ)، تفسير الراغب الأصفهاني (تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كليّة الآداب ـــ جامعة طنطا، ط. الأولى، 1420هـ ـــ 1999م).
- الزَّجّاج، إبراهيم بن السري، أبو إسحاق (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي)، الناشر: عالم الكتاب . بيروت، ط. الأولى، 1408هـ . 1988م).
- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 340هـ)، الجمل في النحو (تحقيق: د. علي توفيق محمد، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت، ودار الأمل . الإسكندريّة، ط. الأولى، 2016م).
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ):
  - أساس البلاغة (تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط. الأولى، 1419هـ . 1998م).
  - الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ضبطه وحرّره ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريّان للتراث بالقاهرة ـــ دار الكتاب العربي ـــ بيروت، ط. الثالثة، 1407هـ).
  - المفصّل في صنعة الإعراب (تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال ـــ بيروت، ط. الأولى، 1993م).
- زهير بن أبي سُلمى (ت: 609م)، ديوانه (شرحه وقدّم له: الأستاذ علي حسن فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 1408هـ . 1988م).

- أبو زيد الأنصاري (ت: 215هـ)، النوادر في اللغة (تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق . القاهرة، ط. الأولى، 1401هـ . 1981م).
- ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري (ت: 316هـ)، الأصول في النحو (تحقيق: عبد المحسن الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت، بدون).
- السُكّري، أبي سعيد الحسن بن الحسين (ت: 275هـ)، شرح أشعار الهذليين (رواية: علي بن عيسى النحوي، تحقيق: عبد الستّار أحمد فرّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ـــ العروبة . القاهرة، بدون).
- ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق (تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط. الأولى، 1423هـ . 2002م).
- السمين الحلبي، أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: الدكتور أحمد محمّد الخرّاط، الناشر: دار القلم . دمشق، بدون).
- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط. الثالثة، 1408هـ . 1988م).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ):
  - المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق: د. عبد الفتّاح السيد سليم، و د. فيصل الحفيان، الناشر: معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط. الثانية، 1424 . 2003).
  - المخصّص (تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط. الأولى، 1417هـ . 1996م).
- السيرافي، أبو سعيد (ت: 368هـ)، شرح كتاب سيبويه (تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 2008م).
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ):
  - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، العاشرة: المكتبة العصريّة . صيدا . لبنان، بدون).

- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (الناشر: جامعة أم القرى ــ كليّة الدعوة وأصول الدين (ثلاث رسائل دكتوراه، 1424هـ . 2005م).

❖ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت: 790هـــ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (تحقيق: د. محمد إبراهيم البنّا، الناشر: معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى . مكّة المكرّمة، ط. الأولى، 1428هـ . 2007م).

❖ الشاوي، أبو زكريا يحيى بن محمد (ت: 1096هـــ)، المحاكمات بين أبي حيَّان وابن عطيّة والزمخشري (تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 2009م).

❖ شعاع إبراهيم عبد الرحمن، المنصور، أبيات النحو في تفسير البحر المحيط (الناشر: دار التراث بمكّة المكرّمة، ط. الأولى، 1414هـ . 1994م).

❖ الشنتمري، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت: 476هـ)، أشعار الشعراء الستة الجاهليين (شرح وتعليق الأستاذ: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مكتبة عبد الحميد أحمد حنفي ـــ مصر، ط. الأولى، 1373هـ . 1954م).

❖ الصـــفدي، صـــلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات (الناشـــر: دار إحياء التراث العربي، عام 2000م).

❖ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر ـــ د. عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر . القاهرة، ط. الأولى، 1422هـ . 2001م).

❖ طرفة بن العبد (ت: 564م)، ديوانه (تحقيق: مهدي محمد ناصـــر الدين، الناشـــر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الثالثة، 1423هـ . 2002م).

❖ ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي (ت: 775)، اللباب في علوم الكتاب (تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط. الأولى، 1419هـ . 1998م).

❖ ابن عبّاد، الصاحب إسماعيل (ت: 385هـ)، المحيط في اللغة (تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: عالم الكتاب . بيروت، ط. الأولى، 1414هـ . 1994م).

- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة . الهند، ط. الثانية، 1972م).
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت: 395هـ)، الصناعتين: الكتابة والشعر (تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية . بيروت، 1419هـ).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (669هـ)، شرح جُمل الزجّاجي (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقول، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط. الأولى، 1419هـ . 1998م).
- ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحقّ بن غالب (ت: 542هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 1422هـ).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن (ت: 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن (تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون).
- ابن أبي عون، أبو إسحاق (ت: 322هـ)، التشبيهات (تحقيق: عبد المعين خان، تقديم: عارف أحمد عبد الغني، الناشر: دار العرَّاب، ودار نور حوران . دمشق، ط. الثانية، 2015م).
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، التكملة (تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتاب . بيروت، ط. الثانية، 1419هـ . 1999م).
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، معاني القرآن (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وزميليه، الناشر: دار المصريّة للتأليف والترجمة . مصر، ط. الأولى).
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت: 356هـ)، الأمالي (عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط. الثانية، 1344هـ . 1926م).
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، الشعر والشعراء (تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث . القاهرة، 1423هـ).
- ابن القطّاع، علي بن جعفر السعدي (ت: 515هـ)، كتاب الأفعال، الناشر: عالم الكتاب ــ القاهرة، ط. الأولى، 1403هـ . 1983م).
- القُطامي، أبو سعيد التغلبي (ت: 747م)، ديوانه (تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، الناشر: دار الثقافة . بيروت، بدون).

❖ القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (ت: 437هـ):

- مشكل إعراب القرآن (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (ت: 1434هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت، ط. الثانية 1405هـ).

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه (تحقيق: مجموعة رسائل جامعيّة بكليّة الدراسات العليا والبحث العلمي ــ جامعة الشارقة ــ بإشراف: أ.د الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة ـ كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الشارقة، ط. الأولى، 1429هـ . 2008م).

❖ ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي (ت: 672هـ) (ت: 672هـ):

- شرح التسهيل (تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر . القاهرة، ط. الأولى، 1410هـ . 1990م).

- شرح الكافية الشافية (حقّقه وقدّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أمّ القرى ـــ مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي ـ كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مكّة المكرّمة، ط. الأولى، 1402هـ . 1982م).

❖ المثقب العبدي (ت: 587هـ)، ديوانه (عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، نشر: معهد المخطوطات العربية . جامعة الدول العربية، 1391هـ . 1971م).

❖ المزي، جمال الدين أبو الحجّاج يوسف (ت: 742هـــ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (حقَّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة ـــ بيروت، ط. الأولى، 1400 . 1413هـ . 1980 . 1992م).

❖ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت: 518هـــ)، مجمع الأمثال (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة . بيروت، بدون).

❖ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338)، إعراب القرآن (وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 1421هـ).

❖ ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ):

- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك: (تحقيق: جابر بن عبد الله السريّع، رسالة دكتوراه . قسم اللغويّات . كليّة اللغة العربية . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، إشراف: د. إبراهيم بن صالح العوفي، 1439هـ . 1440هـ).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، طبعة الكويت، ط.الأولى، 1421هـ . 200م).

❖ الهمذاني، المنتجب (ت: 643هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (حقّق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع . المدينة المنوّرة، ط. الأولى، 1427هـ . 2006م).

❖ ابن يعيش، أبو البقاء موفّق الدين الأسدي (ت: 643هـ)، شرح المفصّل لابن يعيش (قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط. الأولى، 1422هـ . 2001م).

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- Al-Akhfash Al-Awsaṭ, Abū Al-Ḥasan, Sa‘īd Ibn Mus‘ad (T: 215 H), Ma‘ānī Al-Qur’ān (Taḥqīq: Al-Duktūrah Hudá Maḥmūd Qurrā‘ah, Al-Nāshir: Maktabat Al-Khānjī Al-Qāhirah, Ṭ. Al-Ūlá, 1411 H 1990 M).
- Al-Azharī, Muḥammad Ibn Aḥmad, Abū Manṣūr (T: 370), Tahdhīb Al-Lughah (Taḥqīq: Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, Al-Nāshir: Dār Iḥyā’ Al-Turāth Al-‘Arabī Bayrūt, Ṭ. Al-Ūlá, 2001 M).
- Al-Istrābādhī, Muḥammad Ibn Al-Ḥasan Al-Raḍī (T: 686 H), Sharḥ Al-Raḍī Lkāfyh Ibn Al-Ḥājib (Dirāsah Wa-Taḥqīq: D. Yaḥyá Bashīr Miṣrī, Nashr Wa-Ṭibā‘at Al-Idārah Al‘āmmh Lil-Thaqāfah Wa-Al-Nashr Bi-Jāmi‘at Al-Imām Muḥammad Ibn Sa‘ūd Al-Islāmīyah, Ṭ. Al-Ūlá, 1417 H 1996 M).
- Al-Ushmūnī, ‘Alī Ibn Muḥammad (T: 900 H), Manhaj Al-Sālik Ilá Alfyyh Ibn Mālik (Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah Bayrūt, Ṭ. Al-Ūlá, 1419 H 1998 M).
- Al-Ālūsī, Shihāb Al-Dīn Maḥmūd Ibn ‘Abd Allāh (T: 1270 H), Rūḥ Al-Ma‘ānī (Taḥqīq: ‘Alī ‘Abd Al-Bārī ‘tyyh, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah Bayrūt, Ṭ. Al-Ūlá, 1415 H).
- Al-Anṣārī, Zakarīyā Ibn Muḥammad (T: 926 H), I‘rāb Al-Qur’ān Al-‘Aẓīm (Taḥqīq: D. Mūsá ‘Alī Mūsá Mas‘ūd, Risālat Mājistīr Jāmi‘at Al-Qāhirah Kullīyat Dār Al-‘Ulūm Qism Al-Naḥw Wa-Al-Ṣarf Wa-Al-‘arūḍ, Ishrāf: D. Muḥammad ‘Alī Ḥasanayn Ṣyrh, ‘ām: 1421 H 2001 M).
- Ibn Bābashādh, Ṭāhir Ibn Aḥmad (T: 469 H), Sharḥ Al-Muqaddamah Almḥsbh (Taḥqīq: Khālid ‘Abd Al-Karīm, Al-Nāshir: Al-Maṭba‘ah Al-‘Aṣrīyah Al-Kuwayt, Ṭ. Al-Ūlá, 1977 M).
- Al-Baghdādī, ‘Abd Al-Qādir Ibn ‘Umar (T: 1093 H), Khizānat Al-Adab Wa-Lubb Lubāb Lisān Al-‘Arab (Taḥqīq Wa-Sharḥ: ‘Abd Al-Salām Muḥammad Hārūn, Al-Nāshir: Maktabat Al-Khānjī Al-Qāhirah, Ṭ. Al-Rābi‘ah, 1418 H 1997 M).
- Al-Tlmsānī , Šhāb Al-Dīn Aḥmd Aḥmd Bn Mḥmd Al-Mqwrī (T: 1041 H.) , Nfḥ Al-Ṭīb Mn Ġṣn Al-ʾandls Al-Rṭīb (Tḥqīq: Iḥsān ʿbwās , Al-Nāšr: Dār Ṣādr. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1997 M).

- Al-Tmīmī , Slāmẗ Bn Ǧndl (T: 600 M) Dīwānh (Ṣnʿẗ Mḥmd Bn Ḥsn Al-ʾaḥūl , Tḥqīq: Al-Dktūr Fẖr Al-Dīn Qbāūẗ , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt).
- Abn Ǧnwī , Abū Al-Ftḥ ʿṯmān (T: 392 H.): Al-ẖṣāʾiṣ (Al-Hīʾiẗ Al-ʿāmwẗ Al-Mṣrīwẗ Llktāb , Ṭ. Al-Rābʿẗ , Bdūn).
- Al-Mḥtsb Fī Tbyin Ūǧūh Šwāḏ Al-Qrāʾāt Wālīḍāḥ ʿlīhā (Tḥqīq: Mḥmd ʿbd Al-Qādr ʿṭā , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1419 H.. 1998 M).
- Al-Ǧūhrī , Abū Nṣr Ismāʿīl Bn Ḥmwād (T: 393 H.) , Al-Ṣḥāḥ Tāǧ Al-Lġẗ Ūṣḥāḥ Al-ʿrbīẗ (Tḥqīq: Aḥmd ʿbd Al-Ġfūr ʿṭwār , Al-Nāšr: Dār Al-ʿlm Llmlāyin. Bīrūt , Ṭ. Al-Rābʿẗ , 1407 H.. 1987 M).
- Al-Ḥdīṯī , Al-Dktūrẗ ẖdīǧẗ (T: 1439 H.) , Abū Ḥīwān Al-Nḥwy (Mktbẗ Al-Nhḍẗ. Bġdād , Ṭ. Al-ʾaūli , 1385 H.. 1966 M).
- Abū Ḥīwān , Aṯīr Al-Dīn Mḥmd Bn Īūsf Al-ʾandlsī (T: 745 H.): Artšāf Al-Ḍrb Mn Lsān Al-ʿrb (Tḥqīq Ūšrḥ Ūdrāsẗ: Rǧb ʿṯmān Mḥmd , Mrāǧʿẗ: Rmḍān ʿbd Al-Twwāb , Al-Nāšr: Mktbẗ Al-ẖānǧī Bālqāhrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1418 H.. 1998 M).
- Al-Bḥr Al-Mḥīṭ Fī Al-Tfsīr , (Tḥqīq: Ṣdqī Mḥmd Ǧmīl , Dār Al-Fkr. Bīrūt , 1420 H.).
- Al-Tḏyil Wāltkmīl Fī Šrḥ Ktāb Al-Tshīl (Tḥqīq: D. Ḥsn Hndāwy , Al-Nāšr: Dār Knūz Išbīlīā Bālrīāḍ , Ṭ Al-ʾaūli , 1418 H.. 1445 H.).
- Al-Nhr Al-Mād Mn Al-Bḥr Al-Mḥīṭ: (Tḥqīq: D. ʿmr Al-ʾasʿd , Dār Al-Ǧīl. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1416 H.. 1995 M).
- Abn ẖālwyh , Abū ʿbd Al-Lh Al-Ḥsīn Bn Aḥmd (T: 370 H.): Mẖtṣr Fī Šwāḏ Al-Qrāʾāt Mn Ktāb Al-Bdīʿ (ʿālm Al-Ktāb. Bīrūt , Bdūn).
- Iʿrāb Al-Qrāʾāt Al-Sbʿ Ūʿllhā , Ḥqwqh Ūqdwm Lh: D. ʿbd Al-Rḥmn Al-ʿṯīmīn , Al-Nāšr: Mktbẗ Al-ẖānǧī. Al-Qāhrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1413 H.. 1992 M).
- Al-ẖfāǧī , Šhāb Al-Dīn Aḥmd Bn Mḥmd (T: 1069 H.) , ʿnāīẗ Al-Qāḍī Ūkfāīẗ Al-Rāḍī ʿli Tfsīr Al-Bīḍāwy (Dār Al-Nšr: Dār Ṣādr. Bīrūt , Bdūn).
- Al-Dānī , ʿṯmān Bn Sʿīd , Abū ʿmrū (T: 444 H.) , Al-Tīsīr Fī Al-Qrāʾāt Al-Sbʿ (Tḥqīq: Aūtū Trbzl , Al-Nāšr: Dār Al-Ktāb Al-ʿrbī. Bīrūt , Ṭ. Al-Ṯānīẗ , 1404 H.. 1984 M).
- Abū Dāūd , Slīmān Bn Al-ʾašʿṯ (T: 275 H.) , Snn Abī Dāūd (Tḥqīq: Mḥmd Mḥyi Al-Dīn ʿbd Al-Ḥmīd , Al-Nāšr: Al-Mktbẗ Al-ʿṣrīẗ. Bīrūt , Bdūn).

- Al-Rāġb Al-ʾaṣfhānī , Abū Al-Qāsm Al-Ḥsīn Bn Mḥmd (T: 502 H.) , Tfsīr Al-Rāġb Al-ʾaṣfhānī (Tḥqīq Ūdrāsẗ: D. Mḥmd ʿbd Al-ʿzīz Bsīūnī , Al-Nāšr: Klīwẗ Al-ʾādāb. Ğāmʿẗ Ṭnṭā , Ṭ. Al-ʾaūli , 1420 H.. 1999 M).
- Al-Zwağwāğ , Ibrāhīm Bn Al-Srī , Abū Isḥāq (T: 311 H.) , Mʿānī Al-Qrʾān Wiʿrābh (Tḥqīq: ʿbd Al-Ğlīl ʿbdh Šlbī) , Al-Nāšr: ʿālm Al-Ktāb. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1408 H.. 1988 M).
- Al-Zğwāğī , Abū Al-Qāsm ʿbd Al-Rḥmn Bn Isḥāq (T: 340 H.) , Al-Ğml Fī Al-Nḥū (Tḥqīq: D. ʿlī Tūfīq Mḥmd , Al-Nāšr: Muʾssẗ Al-Rsālẗ. Bīrūt , Ūdār Al-ʾaml. Al-Iskndrīwẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 2016 M).
- Al-Zmḫšrī , Ğār Al-Lh Mḥmūd Bn ʿmr (T: 538 H.): Asās Al-Blāġẗ (Tḥqīq: Mḥmd Bāsl ʿīūn Al-Sūd , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1419 H.. 1998 M).
- Al-Kšwāf ʿn Ḥqāʾiq Ġwāmḍ Al-Tnzīl Ūʿīūn Al-ʾaqāwyl Fī Ūğūh Al-Tʾawyl (Ḍbṭh Ūḥrwrh Ūrtwbh: Mṣṭfi Ḥsīn Aḥmd , Al-Nāšr: Dār Al-Rīwān Lltrāṯ Bālqāhrẗ. Dār Al-Ktāb Al-ʿrbī. Bīrūt , Ṭ. Al-Ṯālṯẗ , 1407 H.).
- Al-Mfṣwl Fī Ṣnʿẗ Al-Iʿrāb (Tḥqīq: D. ʿlī Bū Mlḥm , Al-Nāšr: Mktbẗ Al-Hlāl. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1993 M).
- Zhīr Bn Abī Sulmi (T: 609 M) , Dīwānh (Šrḥh Ūqdwm Lh: Al-ʾastāḏ ʿlī Ḥsn Fāʿūr , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1408 H.. 1988 M).
- Abū Zīd Al-ʾanṣārī (T: 215 H.) , Al-Nwādr Fī Al-Lġẗ (Tḥqīq Ūdrāsẗ: Al-Dktūr Mḥmd ʿbd Al-Qādr Aḥmd , Al-Nāšr: Dār Al-Šrūq. Al-Qāhrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1401 H.. 1981 M).
- Abn Al-Srwāğ , Abū Bkr Mḥmd Bn Al-Srī (T: 316 H.) , Al-ʾaṣūl Fī Al-Nḥū (Tḥqīq: ʿbd Al-Mḥsn Al-Ftlī , Al-Nāšr: Muʾssẗ Al-Rsālẗ. Bīrūt , Bdūn).
- Al-Swukwrī , Abī Sʿīd Al-Ḥsn Bn Al-Ḥsīn (T: 275 H.) , Šrḥ Ašʿār Al-Hḏlyin (Rwāīẗ: ʿlī Bn ʿīsi Al-Nḥwy , Tḥqīq: ʿbd Al-Stwār Aḥmd Frwāğ) , Rāğʿh: Mḥmūd Mḥmd Šākr , Mktbẗ Dār Al-ʿrūbẗ. Al-ʿrūbẗ. Al-Qāhrẗ , Bdūn).
- Abn Al-Swikwīt , Abū Īūsf Īʿqūb Bn Isḥāq (T: 244 H.) , Iṣlāḥ Al-Mnṭq (Tḥqīq: Mḥmd Mrʿb , Dār Iḥīāʾ Al-Trāṯ Al-ʿrbī. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1423 H.. 2002 M).
- Al-Smīn Al-Ḥlbī , Abū Al-ʿbwās Šhāb Al-Dīn Aḥmd Bn Īūsf (T: 756 H.) , Al-Dr Al-Mṣūn Fī ʿlūm Al-Ktāb Al-Mknūn (Tḥqīq: Al-Dktūr Aḥmd Mḥmwd Al-ḫrwāṭ , Al-Nāšr: Dār Al-Qlm. Dmšq , Bdūn).

- Sībwyh , ʿmr Bn ʿṯmān Bn Qnbr (T: 180 H.) , Al-Ktāb (Tḥqīq: ʿbd Al-Slām Hārūn , Mktbẗ Al-ẖānğī. Al-Qāhrẗ , Ṭ. Al-Ṯālṯẗ , 1408 H.. 1988 M).
- Abn Sīdh , Abū Al-Ḥsn ʿlī Bn Ismāʿīl (T: 458 H.): Al-Mḥkm Wālmḥīṭ Al-ʾaʿẓm (Tḥqīq: ʿbd Al-Ḥmīd Hndāwy , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1421 H.. 2000 M).
- Al-Mẖṣwṣ (Tḥqīq: ẖlīl Ibrāhīm Ğfāl , Al-Nāšr: Dār Iḥīāʾ Al-Trāṯ Al-ʿrbī. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1417 H.. 1996 M).
- Al-Sīrāfī , Abū Sʿīd (T: 368 H.) , Šrḥ Ktāb Sībwyh (Tḥqīq: Aḥmd Ḥsn Mhdlī , Ūʿlī Sīwd ʿlī , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 2008 M).
- Al-Sīūṭī , Ğlāl Al-Dīn , ʿbd Al-Rḥmn Bn Abī Bkr (T: 911 H.): Bġīẗ Al-Ūʿāẗ Fī Ṭbqāt Al-Lġwyīn Wālnwuḥāẗ (Tḥqīq: Mḥmd Abū Al-Fḍl Ibrāhīm , Al-ʿāšrẗ: Al-Mktbẗ Al-ʿṣrīwẗ. Ṣīdā. Lbnān , Bdūn).
- Nwāhd Al-ʾabkār Ūšwārd Al-ʾafkār (Al-Nāšr: Ğāmʿẗ Am Al-Qri. Klīwẗ Al-Dʿūẗ Ūʾaṣūl Al-Dīn (Ṯlāṯ Rsāʾil Dktūrāh , 1424 H.. 2005 M).
- Al-Šāṭbī , Abū Isḥāq Ibrāhīm Bn Mūsi (T: 790 H.) , Al-Mqāṣd Al-Šāfīẗ Fī Šrḥ Al-ẖlāṣẗ Al-Kāfīẗ (Tḥqīq: D. Mḥmd Ibrāhīm Al-Bnwā , Al-Nāšr: Mʿhd Al-Bḥūṯ Al-ʿlmīwẗ Wiḥīāʾ Al-Trāṯ Al-Islāmī Bğāmʿẗ Amw Al-Qri. Mkwẗ Al-Mkrwmẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1428 H.. 2007 M).
- Al-Šāwy , Abū Zkrīā Īḥīi Bn Mḥmd (T: 1096 H.) , Al-Mḥākmāt Bīn Abī Ḥīwān Wābn ʿṭīwẗ Wālzmẖšrī (Tḥqīq: Mḥmd ʿṯmān , Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 2009 M).
- Šʿāʿ Ibrāhīm ʿbd Al-Rḥmn , Al-Mnṣūr , Abīāt Al-Nḥū Fī Tfsīr Al-Bḥr Al-Mḥīṭ (Al-Nāšr: Dār Al-Trāṯ Bmkwẗ Al-Mkrwmẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1414 H.. 1994 M).
- Al-Šntmrī , Īūsf Bn Slīmān Al-Mʿrūf Bālʾaʿlm Al-Šntmrī (T: 476 H.) , Ašʿār Al-Šʿrāʾ Al-Stẗ Al-Ğāhlyin (Šrḥ Ūtʿlīq Al-ʾastāḏ: Mḥmd ʿbd Al-Mnʿm ẖfāğī , Al-Nāšr: Mktbẗ ʿbd Al-Ḥmīd Aḥmd Ḥnfī. Mṣr , Ṭ. Al-ʾaūli , 1373 H.. 1954 M).
- Al-Ṣfdī , Ṣlāḥ Al-Dīn ẖlīl Bn Aībk , Al-Wāfī Bālūfīāt (Al-Nāšr: Dār Iḥīāʾ Al-Trāṯ Al-ʿrbī , ʿām 2000 M).
- Al-Ṭbrī , Abū Ğʿfr Mḥmd Bn Ğrīr (T: 310 H.) , Ğāmʿ Al-Bīān ʿn Tʾawyl Aī Al-Qrʾān (Tḥqīq: D. ʿbd Al-Lh Bn ʿbd Al-Mḥsn Al-Trkī , Bāltʿāūn Mʿ Mrkz Al-Bḥūṯ Wāldrāsāt Al-Islāmīẗ Bdār Hğr. D. ʿbd Al-Snd Ḥsn Īmāmẗ , Al-Nāšr: Dār Hğr Llṭbāʿẗ Wālnšr. Al-Qāhrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1422 H.. 2001 M).

- Ṭrfẗ Bn Al-ʿbd (T: 564 M) , Dīwānh (Tḥqīq: Mhdī Mḥmd Nāṣr Al-Dīn , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-Ṯālṯẗ , 1423 H.. 2002 M).
- Abn ʿādl , Srāğ Al-Dīn ʿmr Bn ʿlī (T: 775) , Al-Lbāb Fī ʿlūm Al-Ktāb (Tḥqīq: Al-Šīẖ ʿādl Aḥmd ʿbd Al-Mūğūd , Wālšīẖ ʿlī Mḥmd Mʿūḍ , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1419 H.. 1998 M).
- Abn ʿbwād , Al-Ṣāḥb Ismāʿīl (T: 385 H.) , Al-Mḥīṭ Fī Al-Lġẗ (Tḥqīq: Mḥmd Ḥsn Al- Īāsīn , Al-Nāšr: ʿālm Al-Ktāb. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1414 H.. 1994 M).
- Al-ʿsqlānī , Abū Al-Fḍl Aḥmd Bn Ḥğr (T: 852 H.) , Al-Drr Al-Kāmnẗ Fī Aʿīān Al-Mʾiẗ Al-Ṯāmnẗ (Tḥqīq: Mḥmd ʿbd Al-Mʿīd Ḍān , Mğls Dāʾirẗ Al-Mʿārf Al-ʿṯmānīwẗ. Al-Hnd , Ṭ. Al-Ṯānīẗ , 1972 M).
- Al-ʿskrī , Abū Hlāl Al-Ḥsn Bn ʿbd Al-Lh (T: 395 H.) , Al-Ṣnāʿtīn: Al-Ktābẗ Wālšʿr (Tḥqīq: ʿlī Mḥmd Al-Bğāwy , Ūmḥmwd Abū Al-Fḍl Ibrāhīm , Al-Nāšr: Al-Mktbẗ Al-ʿṣrīẗ. Bīrūt , 1419 H.).
- Abn ʿṣfūr , Abū Al-Ḥsn ʿlī Bn Muʾmn Al-Išbīlī (669 H.) , Šrḥ Ğuml Al-Zğwāğī (Qdwm Lh Wuḍʿ Hwāmšh Ūfhārsh: Fwwāz Al-Šʿwār , Išrāf: Al-Dktūr Imīl Bdīʿ Īʿqūl , Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1419 H.. 1998 M).
- Abn ʿṭīwẗ , Abū Mḥmd ʿbd Al-Ḥqw Bn Ġālb (T: 542 H.) , Al-Mḥrwr Al-Ūğīz Fī Tfsīr Al-Ktāb Al-ʿzīz (Tḥqīq: ʿbd Al-Slām ʿbd Al-Šāfī Mḥmd , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1422 H.).
- Al-ʿkbrī , Abū Al-Bqāʾ ʿbd Al-Lh Bn (T: 616 H.): Imlāʾ Mā Mnwa Bh Al-Rḥmn Mn Ūğūh Al-Iʿrāb Wālqrāʾāt (Tḥqīq: Ibrāhīm ʿṭūẗ ʿūḍ , Al-Nāšr: Al-Mktbẗ Al-ʿlmīẗ. Lāhūr. Bākstān , 1979 M).
- Al-Tbīān Fī Iʿrāb Al-Qrʾān (Tḥqīq: ʿlī Mḥmd Al-Bğāwy , Al-Nāšr: ʿīsi Al-Bābī Al-Ḥlbī Ūšrkāh , Bdūn).
- Abn Abī ʿūn , Abū Isḥāq (T: 322 H.) , Al-Tšbīhāt (Tḥqīq: ʿbd Al-Mʿīn ẖān , Tqdīm: ʿārf Aḥmd ʿbd Al-Ġnī , Al-Nāšr: Dār Al-ʿrwāb , Ūdār Nūr Ḥūrān. Dmšq , Ṭ. Al-Ṯānīẗ , 2015 M).
- Al-Fārsī , Abū ʿlī Al-Ḥsn Bn Aḥmd (T: 377 H.) , Al-Tkmlẗ (Tḥqīq Ūdrāsẗ: D. Kāẓm Bḥr Al-Mrğān , Al-Nāšr: ʿālm Al-Ktāb. Bīrūt , Ṭ. Al-Ṯānīẗ , 1419 H.. 1999 M).

- Al-Frwāʾ , Abū Zkrīā Īḥīi Bn Zīād (T: 207 H.) , Mʿānī Al-Qrʾān (Tḥqīq: Aḥmd Īūsf Al-Nǧātī Ūzmīlīh , Al-Nāšr: Dār Al-Mṣrīwẗ Lltʾalīf Wāltrǧmẗ. Mṣr , Ṭ. Al-ʾaūli).
- Al-Qālī , Abū ʿlī Ismāʿīl Bn Al-Qāsm (T: 356 H.) , Al-ʾamālī (ʿnī Būḍʿhā Ūtrtībhā: Mḥmd ʿbd Al-Ǧwād Al-ʾaṣmʿī , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-Mṣrīẗ , Ṭ. Al-Ṯānīẗ , 1344 H.. 1926 M).
- Abn Qtībẗ Al-Dīnūrī , Abū Mḥmd ʿbd Al-Lh Bn Mslm (T: 276 H.) , Al-Šʿr Wālšʿrāʾ (Al-Nāšr: Dār Al-Ḥdīṯ. Al-Qāhrẗ , 1423 H.).
- Abn Al-Qṭwāʿ , ʿlī Bn Ǧʿfr Al-Sʿdī (T: 515 H.) , Ktāb Al-ʾafʿāl , Al-Nāšr: ʿālm Al-Ktāb. Al-Qāhrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1403 H.. 1983 M).
- Al-Quṭāmī , Abū Sʿīd Al-Tġlbī (T: 747 M) , Dīwānh (Tḥqīq: Ibrāhīm Al-Sāmrāʾī , Ūʾaḥmd Mṭlūb , Al-Nāšr: Dār Al-Ṯqāfẗ. Bīrūt , Bdūn).
- Al-Qīsī , Abū Mḥmd Mkwī Bn Abī Ṭālb (T: 437 H.):Mškl Iʿrāb Al-Qrʾān (Tḥqīq: D. Ḥātm Ṣālḥ Al-Ḍāmn (T: 1434 H.) , Al-Nāšr: Muʾssẗ Al-Rsālẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-Ṯānīẗ 1405 H.).
- Al-Hdāīẗ Ili Blūġ Al-Nhāīẗ Fī ʿlm Mʿānī Al-Qrʾān Ūtfsīrh Ūʾaḥkāmh (Tḥqīq: Mǧmūʿẗ Rsāʾil Ǧāmʿīwẗ Bklīwẗ Al-Drāsāt Al-ʿlīā Wālbḥṯ Al-ʿlmī. Ǧāmʿẗ Al-Šārqẗ. Bišrāf: A.D Al-Šāhd Al-Būšīḫī , Al-Nāšr: Mǧmūʿẗ Bḥūṯ Al-Ktāb Wālsnẗ. Klīwẗ Al-Šrīʿẗ Wāldrāsāt Al-Islāmīẗ. Ǧāmʿẗ Al-Šārqẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1429 H.. 2008 M).
- Abn Mālk , Ǧmāl Al-Dīn Abū ʿbd Al-Lh Mḥmd Bn ʿbd Al-Lh Al-Ṭāʾī (T: 672 H.) (T: 672 H.): Šrḥ Al-Tshīl (Tḥqīq: D. ʿbd Al-Rḥmn Al-Sīwd , D. Mḥmd Bdwy Al-Mḫtūn , Al-Nāšr: Hǧr Lltbāʿẗ Wālnšr. Al-Qāhrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1410 H.. 1990 M).
- Šrḥ Al-Kāfīẗ Al-Šāfīẗ (Ḥqwqh Ūqdwm Lh: ʿbd Al-Mnʿm Aḥmd Hrīdī , Al-Nāšr: Ǧāmʿẗ Amw Al-Qri. Mrkz Al-Bḥṯ Al-ʿlmī , Wiḥīāʾ Al-Trāṯ Al-Islāmī. Klīwẗ Al-Šrīʿẗ Wāldrāsāt Al-Islāmīẗ. Mkwẗ Al-Mkrwmẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1402 H.. 1982 M).
- Al-Mṯqb Al-ʿbdī (T: 587 H.) , Dīwānh (ʿunī Btḥqīqh Ūšrḥh Wāltʿlīq ʿlīh: Ḥsn Kāml Al-Ṣīrfī , Nšr: Mʿhd Al-Mḫṭūṭāt Al-ʿrbīẗ. Ǧāmʿẗ Al-Dūl Al-ʿrbīẗ , 1391 H.. 1971 M).

- Al-Mzī , Ğmāl Al-Dīn Abū Al-Ḥğwāğ Īūsf (T: 742 H.) , Thḏīb Al-Kmāl Fī Asmāʾ Al-Rğāl (Ḥqwaqh Ūḍbṭ Nṣwh Ūʿlwq ʿlīh: D. Bšwār ʿwwād Mʿrūf , Al-Nāšr: Muʾssẗ Al-Rsālẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1400. 1413 H.. 1980. 1992 M).
- Al-Mīdānī , Abū Al-Fḍl Aḥmd Bn Mḥmd (T: 518 H.) , Mğmʿ Al-ʾamṯāl (Thqīq: Mḥmd Mḥyi Al-Dīn ʿbd Al-Ḥmīd , Al-Nāšr: Dār Al-Mʿrfẗ. Bīrūt , Bdūn).
- Al-Nḥās , Abū Ğʿfr Aḥmd Bn Mḥmd (T: 338) , Iʿrāb Al-Qrʾān (Ūḍʿ Ḥwāšīh Ūʿlwq ʿlīh: ʿbd Al-Mnʿm ḫlīl Ibrāhīm , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1421 H.).
- Abn Hšām , ʿbd Al-Lh Bn Īūsf (T: 761 H.): Ḥāšītān Mn Ḥwāšī Abn Hšām ʿli Al-Fīwẗ Abn Mālk: (Thqīq: Ğābr Bn ʿbd Al-Lh Al-Srīwʿ , Rsālẗ Dktūrāh. Qsm Al-Lġwywāt. Klīwẗ Al-Lġẗ Al-ʿrbīẗ. Al-Ğāmʿẗ Al-Islāmīẗ Bālmdīnẗ Al-Mnwwrẗ , Išrāf: D. Ibrāhīm Bn Ṣālḥ Al-ʿūfī , 1439 H.. 1440 H.).
- Mġnī Al-Lbīb ʿn Ktb Al-ʾaʿārīb (Thqīq: D. Māzn Al-Mbārk , Ūmḥmd ʿlī Ḥmd Al-Lh , Al-Nāšr: Dār Al-Fkr. Dmšq , Ṭ. Al-Sādsẗ , 1985 M).
- Al-Hmḏānī , Al-Mntğb (T: 643 H.) , Al-Ktāb Al-Frīd Fī Iʿrāb Al-Qrʾān Al-Mğīd (Ḥqwq Nṣūṣh Ūẖrwğh Ūʿlwq ʿlīh: Mḥmd Nẓām Al-Dīn Al-Ftīḥ , Al-Nāšr: Dār Al-Zmān Llnšr Wāltūzīʿ. Al-Mdīnẗ Al-Mnwwrẗ , Ṭ. Al-ʾaūli , 1427 H.. 2006 M).
- Abn Īʿīš , Abū Al-Bqāʾ Mūfwq Al-Dīn Al-ʾasdī (T: 643 H.) , Šrḥ Al-Mfṣwl Lābn Īʿīš (Qdwm Lh: Al-Dktūr Imīl Bdīʿ Īʿqūb , Al-Nāšr: Dār Al-Ktb Al-ʿlmīẗ. Bīrūt , Ṭ. Al-ʾaūli , 1422 H.. 2001 M).